

الرؤية الدولية لمستقبل قطاع غزة

الدكتور كمال ناجي

المقدمة

يستدعي العمل في الدراسات المستقبلية قدراً عالياً من الحذر لتجنب الوقوع في مخاطر التنبؤ أو التمني أو التنظير الإنشائي، ويستدعي قدراً عالياً من الدقة للتمييز بين التكهن والاستشراف الذي يجب أن يستند إلى التحليل العلمي والموضوعي للمعلومات والمعطيات المثبتة، للتوصل إلى استخلاصات موضوعية، وتحديد احتمالات المستقبل.

وفي هذا الصدد سنسعى لتجنب الوقوع في المخاطر المذكورة أعلاه، ونحن نعد هذه الدراسة عن الرؤية الدولية لمستقبل قطاع غزة، بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي فيه، والتي تمت في أيلول 2005، تحت اسم "خطة الفصل".

إن البحث في مستقبل قطاع غزة وفقاً للعنوان المحدد لهذه الحلقة الدراسية يرتب صعوبة من نوع آخر أيضاً، باعتبار أن قطاع غزة ليس إقليمياً منفصلاً من الناحيتين القانونية والسياسية، بل إنه يشكل جزءاً من إقليم الدولة الفلسطينية العتيدة، التي يسعى المجتمع الدولي لإقامتها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وبالتالي فإن الرؤية الدولية بل والفلسطينية والعربية تتعامل في كل جوانبها القانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها مع القطاع على أساس أنه جزء لا يتجزأ من إقليم الدولة الفلسطينية المرتقبة. وبالتالي فإن كل الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة به تشكل جزءاً من الاستراتيجيات والبرامج المُعدّة للدولة الفلسطينية. وعليه فإننا سنأخذ بالاعتبار هذه الحقائق في سياق بحثنا، مع محاولة التركيز قدر المستطاع على التفاصيل التي تتعلق بقطاع غزة بصفته موضوع البحث.

وسنسى إلى تركيز البحث على الإشكاليات التالية:-

- مدى عدالة الأساس القانوني والإطار السياسي لخارطة الطريق التي يتحدد بموجبها مستقبل الدولة الفلسطينية ومنها قطاع غزة.
 - مدى تناسب وواقعية الآليات التي حددتها الخريطة مع الهدف الذي حددته لنفسها بتحقيق تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.
 - تكييف إعادة الانتشار الإسرائيلي في قطاع غزة وعلاقته بالرؤية الدولية لمستقبل القطاع.
 - احتمالات الوضع المستقبلي لقطاع غزة في ضوء التطورات التي أعقبت الانسحاب.
- وسنقوم بتقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:-

- 1- تمهيد.
- 2- القسم الأول: الرؤية الدولية لمستقبل قطاع غزة (السلطة والمقاومة).
- 3- القسم الثاني: الرؤية الدولية للمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة.
- 4- استخلاصات واقتراحات.

وسنعمد في التمهيد إلى تحديد الأسس القانونية والإطار السياسي للعملية السلمية التي يراها المجتمع الدولي، والتكيف القانوني للإطار السياسي لهذه العملية.

أما في القسم الأول فسنتناول بالبحث الرؤية الدولية لطبيعة السلطة الفلسطينية، والمهام الملقاة عليها، ثم الرؤية الدولية للمقاومة الفلسطينية، ومستقبلها وكيفية التعامل معها، ويشتمل هذا القسم على معالجة "المقاربة الخاصة" التي تعتمدها الولايات المتحدة وإسرائيل للأولويات الأمنية لإسرائيل، وانعكاس هذه المقاربة على خارطة الطريق، وعلى كل مسار التسوية وعلاقته بطبيعة التعامل الدولي مع كل من السلطة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية.

وفي القسم الثاني سيتم التركيز بالبحث على الرؤية والبرامج الدولية للمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة واحتمالاته في ضوء المسار المتعثر لخارطة الطريق، ثم نهي البحث بالاستخلاصات والاقتراحات التي نتوصل إليها بنتيجة البحث.

وسنعمد في هذه الدراسة منهجية التحليل والمقارنة، ومقابلة النصوص بالوقائع للتوصل إلى النتائج الصحيحة.

تمهيد

مرت القضية الفلسطينية بمراحل عديدة منذ ما قبل قيام إسرائيل على أرض فلسطين، وقد تصدى المجتمع الدولي في كل مرحلة لمعالجة هذه القضية بوسائل متعددة، منها المبادرات السياسية، والوساطات، وإصدار القرارات الدولية التي تراكمت على مدى السنين، كما انعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية في مراحل مختلفة، لحل الصراع العربي الإسرائيلي ولحل القضية الفلسطينية، وانعقدت الكثير من جولات التفاوض بين العرب ومن بينهم الفلسطينيين وبين الإسرائيليين، ولكن الصراع لا زال مستمراً.

وكان من أبرز قرارات الأمم المتحدة التي عبرت عن رؤية المجتمع الدولي لحل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية القرارات 181، و194، و242، و338، و1397 وغيرها العشرات، ولقد شارك المجتمع الدولي بالإشراف على العديد من جولات المفاوضات والمؤتمرات الدولية، كمفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والمفاوضات بين الأردن وإسرائيل، ومؤتمر مدريد، ثم اتفاقات أوسلو وصولاً إلى مفاوضات كامب ديفيد وطابا بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية ومشاركة أميركية، ثم رؤية الرئيس بوش لدولتين فلسطينية وإسرائيلية، ثم خارطة الطريق المُستلهمَة من رؤية الرئيس بوش، وما ترتب عليها من إنشاء لمرجعية دولية، لتنفيذ هذه الخارطة تسمى "اللجنة الرباعية"، تتمثل فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. وتُعتبر خارطة الطريق اليوم هي الإطار السياسي الذي يمثل رؤية المجتمع الدولي لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل أساسي، والعربي-الإسرائيلي عموماً، ورؤية المجتمع الدولي لكيفية إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ومن ضمنها قطاع غزة.

كان الرئيس بوش قد أعلن رؤيته لدولتين فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، في خطابه بتاريخ 2002/6/24، ثم نشطت الإدارة الأميركية لتحويل هذه الرؤية إلى استراتيجية دولية، وتأمين الشرعية الدولية لها، كإطار لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق ذلك بعد مفاوضات ونشاطات دبلوماسية مكثفة، شملت أطرافاً دولية كثيرة، أسفرت عن تشكيل لجنة رباعية باسم المجتمع الدولي تتولى مهمة تنفيذ مضمون ما سمي لاحقاً "بخريطة الطريق"، وهي نسخة معدلة قليلاً عن رؤية الرئيس بوش، بعد الإضافات والتعديلات المحدودة التي ساهمت بها الأطراف الدولية. وتم إنشاء اللجنة الرباعية، التي أعلنت في 7/16 و 9/17 من عام 2002 موافقتها على الخريطة، كما اعتمدها الدول المانحة في كانون الأول من العام نفسه، وتم الإعلان عنها رسمياً في 2003/4/30.

- واللافت أن هذه الخريطة لم تصدر في صورة قرار دولي ملزم صادر عن مجلس الأمن، أو حتى في صورة توصية عن الجمعية العامة، ولم تتخذ شكل اتفاق تعاقدي ملزم بين أطراف النزاع، كتنويع لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، أو بنتيجة وساطة دولية، ولم تتخذ شكل تسوية قضائية دولية ملزمة تقررها محكمة العدل الدولية، أو حتى قرار تحكيم صادر عن محكمة تحكيم دولية متفق عليها بين أطراف النزاع. وبالتالي فإن التكييف القانوني لهذه الخريطة هو أمر مستجد في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أنها جاءت أقرب ما تكون إلى توجيه Directive دولي، يتضمن تعليمات Instructions للأطراف المعنية، وقد صدر هذا التوجيه عن شخص دولي يستشعر فوقية دولية إلى أشخاص دولية أخرى، بحيث يشكل قبول متلقي التوجيه إياه التزاماً به.

ويقودنا هذا الأسلوب إلى التساؤل عن تأثير فشل إدارة كلينتون في فرض تسوية جائزة على الرئيس عرفات في مفاوضات كامب ديفيد، على إدارة الرئيس بوش، التي يتولى زمامها المحافظون الجدد، الذين أخذوا على إدارة كلينتون أسلوبها هذا في معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واعتبروا أنه قد أساء إلى هيبة الولايات المتحدة، فجاؤ رد فعل الإدارة الجديدة باستعمال أسلوب الإملاء لفرض التسوية التي تريدها في المنطقة.

- من جهة أخرى حددت الخريطة في مقدمتها الإطار العام والمبادئ والأسس القانونية للتسوية وفقاً للنص التالي:- «إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 استناداً إلى أسس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 1397 والاتفاقات السابقة بين الطرفين، والمبادرة العربية التي تدعو إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بأمن وسلام في إطار تسوية شاملة». ويتضح لنا من النص أعلاه أن الخريطة قد استنتجت العديد من القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تؤثر مباشرة على مفاوضات الوضع النهائي، فتكون الخريطة بذلك قد تعاملت بشكل انتقائي مع الشرعية الدولية، وهو ما شكل تعبيراً فجاً، سيتكرر في مواضع كثيرة من الخريطة، للتدليل على عدم توازنها، بل وانحيازها ضد الفلسطينيين.

القسم الأول: الرؤية الدولية لمستقبل قطاع غزة (السلطة والمقاومة)

أولاً: أحكام خريطة الطريق في المجالين السياسي والأمني
ثانياً: خطة الفصل الإسرائيلية (إعادة الانتشار في غزة)
ثالثاً: الاحتمالات المستقبلية للوضع في قطاع غزة

أولاً: أحكام خريطة الطريق (الرؤية الدولية) في المجالين السياسي والأمني

- حددت خريطة الطريق هدفها النهائي بإنجاز تسوية شاملة ونهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام 2005، وتقوم التسوية على أساس وجود دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وتحدد الخريطة على أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه التسوية «يتمثل في إنهاء العنف والإرهاب، وبوجود قيادة للشعب الفلسطيني تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب [الإرهاب المقصود هنا هو المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال]، وراغبة وقادرة على بناء وممارسة ديمقراطية تستند إلى التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل لعمل ما هو ضروري لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين لهدف التسوية التي يجري التفاوض عليها...». وتحدد الخريطة رؤيتها المستقبلية بالنص على «أن تسوية يجري التفاوض عليها بين الطرفين ستنتهي ببزوغ دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين».

نستخلص من النص أعلاه فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية أن الرؤية الدولية تحدد مهمتها المركزية المستقبلية بالقضاء على "الإرهاب"، وفقاً لنص الخريطة، والذي تعني به المقاومة الفلسطينية (العسكرية على وجه الخصوص) ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يمثل تطابقاً كاملاً مع الرؤية الإسرائيلية للمقاومة الفلسطينية. ولا يكفي النص بذلك، بل يعتبر أن تنفيذ هذه المهمة بشكل كامل هو الشرط الحاسم والمُعبر الوحيد الذي يسمح بالوصول إلى إقامة دولة فلسطينية، إنه ببساطة أمر للشعب الفلسطيني بالاستسلام الكامل ثم انتظار ما يمكن أن تظهره إسرائيل من «استعداد لعمل ما هو ضروري لإنشاء دولة فلسطينية...».

نلاحظ من الصياغة المعتمدة في الجملة الأخيرة أن خارطة الطريق تترك لإسرائيل سلطة استثنائية كاملة للقيام بما تراه ضرورياً لإنشاء الدولة الفلسطينية، في حين أن الخريطة تستعمل عبارات متشددة جداً في مخاطبة الطرف الفلسطيني وتستعمل تجاهه أسلوب الأمر والإملاء والاشتراط، وهي تنتهك بذلك مبدأ "التبادلية" في تحديدها للالتزامات التي ترتبها على الطرفين، طالما أن التسوية سيتم التوصل إليها عن طريق التفاوض كما تنص الخريطة. ولعل هذا هو المظهر الثاني من مظاهر عدم توازن خطة الطريق، وعدم عدالتها.

- بعد تحديد الأسس القانونية والهدف والمدى الزمني لخريطة الطريق، قُسمت الخريطة، إلى ثلاث مراحل زمنية، تبدأ المرحلة الأولى منها في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2002، وتمتد حتى

أيار/مايو من عام 2003، وقد تمت تسميتها بمرحلة "إعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية"، وفي هذه المرحلة حددت خريطة الطريق رؤيتها للسلطة الفلسطينية ولمهامها على النحو التالي:-

- يقوم الفلسطينيون بعملية إصلاح سياسية شاملة تحضيراً للدولة، بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة، وبالمقابل تقضي الخطة بأن تقوم إسرائيل بكل الخطوات المطلوبة من أجل إعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها، وهو ما لم تنفذه إسرائيل حتى الآن، بل عمدت إلى فعل العكس تماماً.

وتحدد الخريطة آليات التنفيذ على النحو التالي:

- «مع انطلاق المرحلة الأولى تصدر القيادة الفلسطينية بياناً لا يقبل التأويل يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش في سلام، ويدعو لوقف النار غير المشروط وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان، وكذلك التحريض» وقد نفذت القيادة الفلسطينية هذا الالتزام.

بالمقابل نصت الخريطة على «أن تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً لا يقبل التأويل تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين، ودولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وتدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان، وتوقف التحريض».

لم توقف إسرائيل النار ببيان رسمي وأعلنت قبولها قيام دولة فلسطينية، ولكن التحفظات الأربعة عشر التي أرفقتها بموافقتها على خريطة الطريق أفرغت هذا الإعلان من مضمونه تماماً. وفي المجال السياسي أيضاً طالبت خريطة الطريق بعملية فلسطينية تنتج دستوراً للدولة الفلسطينية العتيدة، على أسس ديمقراطية، وإنشاء منصب رئيس وزراء ذي صلاحيات، والقيام بإصلاحات، وإجراء انتخابات تشريعية وبلدية ديمقراطية، وتطبيق مبدأ فصل السلطات، وإنشاء لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة، وتعديل قانون الانتخاب، وتعزيز وضعية القضاء، وإصلاح الإدارة وتطويرها، وكذلك الاقتصاد، وفقاً للأسس التي وضعتها اللجنة الدولية للإصلاح الفلسطيني.

في التطبيق عملت السلطة الفلسطينية على تنفيذ كل الالتزامات المذكورة أعلاه، وإن كانت بعض الإصلاحات لم تتم بالشكل الذي يرضي طموح الفلسطينيين قبل أي أحد آخر، ومن ذلك ما يتعلق بتعزيز وضعية القضاء، وإصلاح الإدارة، وغيرها.

أما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية فإننا نشاهد تدخلاً سافراً من الطرف الإسرائيلي في هذه الانتخابات، حيث تعطي إسرائيل لنفسها حق رفض مشاركة حركة حماس في هذه الانتخابات، وهو ما رفضته السلطة الفلسطينية وكافة الأطياف السياسية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد فإننا نلاحظ تطابقاً أميركياً مع الموقف الإسرائيلي، مما يتعارض مع أحكام خريطة الطريق من جهة، ومع موجبات عضوية الولايات المتحدة في اللجنة الرباعية التي تشرف على تنفيذ خريطة الطريق.

بالمقابل أوجبت خريطة الطريق على إسرائيل تحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين، مثل تخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والسماح بتحريك الموظفين ورفع حظر

التجول، كما طالبتها بتسهيل تنقل الوزراء والنواب وحركة المرشحين للانتخابات، وعمل لجنة الانتخابات، ولم تلتزم إسرائيل عملياً بهذه النصوص، بل زادت ممارساتها قساوة، بعكس ما نصت عليه خارطة الطريق.

أما في مجال المستوطنات فقد نصت خريطة الطريق على أنه في المرحلة الأولى منها «تفكك إسرائيل فوراً جميع البؤر الاستيطانية التي تمت إقامتها منذ شهر آذار/مارس/2001 وحتى الآن، وتجمد كل النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات». وبالطبع لم تنفذ إسرائيل ذلك، ولم يرق المجتمع الدولي بأي إجراءات يمكن أن تجبر إسرائيل على الالتزام بما نصت عليه خارطة الطريق، بل إنها لم تتوقف عن الاستيطان وبناء الجدار العازل يوماً واحداً، رغم كل المواقف اللفظية، التي تدين ممارساتها. ويدل ذلك على خلل خطير في خريطة الطريق يتمثل في خلوها من أي آليات للضغط على الطرف المعتدي الذي ينتهك أحكامها، بعد إعلان القبول بها، لإجباره على الالتزام بموجباتها، بينما تنص على إخضاع الأداء الفلسطيني للرقابة والتقييم في كل مرحلة من مراحلها، وفي ذلك ما يمثل مظهراً ثالثاً من مظاهر عدم التوازن، وعدم عدالة الرؤية الدولية التي تمثلها خارطة الطريق.

- في المجال الأمني حددت خارطة الطريق رؤيتها على النحو التالي:-

«يقوم الفلسطينيون فوراً بتطبيق وقف غير مشروط للعنف يترافق مع خطوات داعمة من قبل إسرائيل». يتضح من النص أنه يترتب التزاماً على الطرف الفلسطيني بوقف غير مشروط للعنف، وكأنه هو الطرف المعتدي على الإسرائيليين، بينما يتحدث النص عن خطوات داعمة من قبل الإسرائيليين لما سيفعله الفلسطينيون في هذا الصدد، وبعد ذلك تتحدث الخريطة عن «مواصلة التعاون الأمني مع إسرائيل بأجهزة أمن تعاد هيكلتها على أساس خطة تيننت لإنهاء العنف والإرهاب والتحرير». إنه مظهر رابع من مظاهر انحياز خارطة الطريق وعدم توازنها.

وتقضي الخريطة بعد ذلك بأن «تسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي احتلت بعد 2000/9/28، ويعود الطرفان إلى الوضع الذي ساد قبل ذلك التاريخ، وتجمد إسرائيل جميع النشاطات الاستيطانية»، وبالطبع لم تنفذ إسرائيل هذه الأحكام حتى الآن، إذ مازالت قواتها تحتل أو تتوغل في كافة مدن وقرى الضفة الغربية، وتعنتدي يومياً بالطيران والمدفعية على كل مكان في قطاع غزة. وتستطرد خارطة الطريق فتنص على أن «يعلن الفلسطينيون وفقاً لا يقبل التأويل للعنف والإرهاب، ويقومون بجهود ملموسة على الأرض، لاعتقال وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشن وتخطط لهجمات عنف ضد الإسرائيليين في كل مكان، وتبدأ الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية التي أعيد بناؤها عمليات ناجعة ومحددة تهدف إلى تفكيك القدرات، والبنى التحتية للإرهاب، وهذا يتضمن بدء مصادرة الأسلحة غير الشرعية، وتمتين سلطة الأمن وتحريرها من الإرهاب والفساد».

بالمقابل تنص الخريطة على أن «الحكومة الإسرائيلية لن تقوم بأية أعمال تقوض الثقة، بما في ذلك الإبعاد والهجمات ضد المدنيين ومصادرة أو هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية كإجراء

عقابي أو تسهيل البناء الإسرائيلي وهدم المؤسسات المدنية والبنى التحتية الفلسطينية، وأي خطوات أخرى كإجراء عقابي».

نستخلص من النصوص أعلاه أن الخريطة توجب على "الفلسطينيين" والمقصود هنا السلطة والفصائل، وفقاً واضحاً "للعنف والإرهاب" وفي هذا التعبير دلالة واضحة على تصنيف مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي بأنها مجرد أعمال عنف وإرهاب، وفي ذلك انحياز كامل للمعتدي، وإنكار لحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وهو حق أقر به القانون الدولي، وبالمقابل تصف خريطة الطريق الممارسات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي بأنها إجراءات عقابية للفلسطينيين، وهو ما يمثل مظهراً خامساً من مظاهر انحياز الرؤية الدولية الممثلة بخريطة الطريق وعدم عدالتها. ولعل من أخطر ما تتضمنه خريطة الطريق النص المذكور أعلاه، الذي يوجب على السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية القيام بتفكيك فصائل المقاومة، التي تصفها الخريطة "بالإرهاب" وبنائها التحتية، ومصادرة أسلحتها باعتبارها أسلحة غير شرعية.

إن هذا الالتزام الذي تفرضه الخريطة على السلطة الفلسطينية وتعتبره شرطاً لقيام الدولة الفلسطينية هو أخطر ما تضمنته خريطة الطريق، لأنه يمثل تبنياً كاملاً لوجهة النظر الإسرائيلية، ولأنه يؤدي إلى نشوب حرب أهلية فلسطينية، تقضي على آمال الشعب الفلسطيني ومنجزاته، وهو ما لم ينزلق إليه الفلسطينيون حتى الآن، رغم كل الضغوط التي تعرضت لها السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة، ورغم بعض الأخطاء التي ارتكبتها جميع الأطراف الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية في هذا الخصوص، ولكنها أخطاء تم تجاوزها، وتغلب عليها الحرص المشترك للجميع بحماية المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني والحفاظ عليها، وقد تمثل هذا الحرص بامتناع السلطة الفلسطينية عن القيام بعمليات تفكيك للفصائل أو مصادرة سلاحها بالقوة، رغم الضغوط الهائلة التي تُمارس عليها في هذا المجال، ولجأت بدلاً من ذلك إلى اعتماد لغة الحوار لإتجاز تفاهم وطني مع فصائل المقاومة، أسفر من خلال جولات مطولة وبمساعدة من الشقيقة مصر عن إعلان نوع من الهدنة مع العدو الإسرائيلي، ثم بعد الانسحاب الإسرائيلي من داخل غزة تم التفاهم على ضبط الظهور المسلح، ومازال الحوار جارياً لتحديد كيفية التعامل مع الخروقات الإسرائيلية، التي تسعى إلى استدراج ردود فعل فلسطينية، تبرر المزيد من الاعتداءات، للبقاء في حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل، تنتزع بها إسرائيل للتنصل من الانتقال إلى أي خطوات أخرى، أو تنفيذ أي التزامات ترتبها عليها خريطة الطريق.

في المجال الأمني أيضاً نصت خريطة الطريق على قيام اللجنة الرباعية «بالمراقبة والتشاور مع الأطراف لتشكيل آلية للمراقبة العملية وتطبيقها»، كما نصت على البدء «بتطبيق الخطة الأميركية لإعادة بناء وتدريب الأجهزة الأمنية، والتنسيق الأمني بالتعاون مع مجلس خارجي للإشراف يضم الولايات المتحدة ومصر والأردن». كما نصت على التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل بدعم من اللجنة الرباعية، وهو ما لم يُنجز حتى الآن، بفعل الاعتداءات الإسرائيلية اليومية. كما قضت

بدمج الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تحت مسؤولية وزير داخلية ذي صلاحيات، وقد تم دمج الأجهزة الأمنية فعلاً، وتم وضعها تحت أمره وزير الداخلية بدلاً من الرئيس، كما كان الأمر عليه أيام الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

- في المرحلة الثانية التي حددتها خريطة الطريق من حزيران 2003 حتى كانون الأول 2003، وهي المرحلة التي سمتها الخريطة بالمرحلة الانتقالية نصت الخريطة على تركيز الجهود «على خيار إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وسيادة رمزية على أساس الدستور الجديد، كمحطة على الطريق نحو الحل الدائم» مشترطة لإمكان تحقيق هذا الهدف «أن يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بوضوح ضد الإرهاب»، وأن يخضع الأداء الفلسطيني لتقييم اللجنة الرباعية، لتقرر توافر الشروط للتقدم نحو المرحلة الثانية المذكورة أعلاه، ثم تتحدث الخريطة عن مؤتمر دولي تعقده اللجنة الرباعية، بالتشاور مع الأطراف بعد نجاح الانتخابات الفلسطينية، لدعم إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، وإطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وتأمين اعتراف دولي بها وعضوية في الأمم المتحدة.

وفي المرحلة الثالثة التي تمتد من 2004 إلى 2005، يتم عقد مؤتمر دولي ثاني في بداية عام 2004، لإقرار الاتفاق المبرم بشأن دولة بحدود مؤقتة، ثم إطلاق عملية بدعم فعال وعملي من الرباعية، تؤدي إلى حل نهائي، ووضع دائم في عام 2005، يشمل القدس واللاجئين والمستوطنات، ثم السلام على مستوى الشرق الأوسط (لبنان وسوريا)، ثم تختم الخريطة بالتشديد على تواصل التعاون الأمني والأداء الأمني الفعال.

يتضح من النصوص أعلاه أن الانتقال للمرحلة الثانية مشروط بالتقييم الإيجابي من قبل اللجنة الرباعية لعمل القيادة الفلسطينية ضد فصائل المقاومة، التي تصفها الخريطة بالإرهاب، ثم تتحدث الخريطة عن الانتقال لإنشاء دولة بحدود مؤقتة، وهو أمر غريب في التعامل الدولي، ويتصف بالغموض من الناحية القانونية، ولا يحمل أي معنى عملي، إذ لا يتضمن النص أي إشارة إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967، بل لا يتضمن أي تحديد للمناطق التي ستسحب منها إسرائيل، وهو في ذلك أشد غموضاً من اتفاقات أوسلو.

لقد جاءت الوقائع لتثبت عدم واقعية الرؤية الدولية الممثلة بخريطة الطريق، في ضوء الأحكام والنصوص التي تم استعراضها حتى الآن، إذ نجحت إسرائيل في نفس السقف الزمني المحدد لتنفيذ خريطة الطريق، والجدول الزمني لمراحلها الثلاثة. وها نحن في نهاية عام 2005، وما زالت المرحلة الأولى من خريطة الطريق دون تنفيذ، في الشق الإسرائيلي منها، ذلك أن التعامل الإسرائيلي مع خريطة الطريق تم على أساس التمسك بالتحفظات التي أعلنتها إسرائيل على الخريطة، وهي تحفظات تفرغ الخريطة من مضمونها، وتفرض الرؤيا الإسرائيلية بديلاً منها. وتتمثل أهم هذه التحفظات في النقاط التالية:-

أ- يرفض الإسرائيليون الالتزام بمسألة الجداول الزمنية المحددة لتطبيق خريطة الطريق، واشتروا

أن تكون الخطوات المطلوبة منهم مرتبطة بخطوات سابقة من الفلسطينيين، بحيث يمكنهم أن يوقفوا التقدم في الخريطة إذا ارتأوا أن الفلسطينيين لم يلتزموا بما هو مطلوب منهم، كما رفضت إسرائيل أن يكون عام 2005 هو السقف النهائي لتنفيذ الخريطة.

ب- ترفض إسرائيل أن يبدأ حل التنظيمات العسكرية الفلسطينية وجمع الأسلحة (غير الشرعية) في المرحلة الثانية من الخطة، أي بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل اندلاع الانتفاضة عام 2000.

ج- ترفض إسرائيل أن تُنشط مهمة مراقبة تنفيذ الخطة باللجنة الرباعية، فيما يتعلق بمراقبة النشاط الأمني للفلسطينيين، والإصلاحات الأمنية الفلسطينية، وطالبت بحصر هذه المهمة بالولايات المتحدة، وتُعطى بقية أطراف الرباعية دوراً في مراقبة المجالات المدنية (الاقتصاد، القضاء، الإصلاحات المالية إلخ).

د- تعارض إسرائيل ذكر مبادرة السلام العربية، كواحد من الأسس التي تقوم عليها عملية السلام، والقرار 1397 الصادر عن مجلس الأمن. وهما من الأسس التي تتحدث عن دولة فلسطينية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

هـ- تعترض إسرائيل على أولوية الموضوع السياسي في الخريطة على الموضوع الأمني، وتطالب بالتركيز على الموضوع الأمني، وتطالب بأن تتضمن الخطة إشارة واضحة إلى أنه من دون إنهاء المشاكل الأمنية لا يمكن التقدم نحو السلام، ويطلب الإسرائيليون بمطالب محددة وعينية من السلطة الفلسطينية في الملف الأمني، بناء على خطتي تينت وزيني، كالقضاء على البنى التحتية للمقاومة، وتجريدها من السلاح، بينما تنص الخريطة على أن يبدأ الفلسطينيون بنشاطات ضد الإرهاب واستئناف التنسيق الأمني.

و- يرفض الإسرائيليون النص الوارد في الخطة حول حل للاجئين الفلسطينيين متفق عليه وعادل ومنصف وواقعي، في إطار الحل النهائي، وتطلب إسرائيل من الفلسطينيين الإعلان بشكل رسمي عن تنازلهم عن حق العودة.

ز- يطالب الإسرائيليون باستبدال الفقرة التي تتحدث في الخريطة عن دولة فلسطينية مؤقتة ذات طابع سيادي، والنص على قيود واضحة على هذه السيادة (كأن تكون منزوعة السلاح) وقيود على دخول مواطنين جدد إليها، وعلى علاقاتها الخارجية، وأن هذه الدولة تقوم بعد التفاوض مع الإسرائيليين، وليس في أعقاب حوار وتفاهم كما هو وارد في الخطة. كما تطالب إسرائيل بضرورة الإشارة إلى أنها غير ملزمة بالسماح بالتواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية إلا حيثما هو ممكن، وترفض إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، باعتبار أن مستقبل القدس ينتظر في مفاوضات الوضع النهائي.

ح- ترفض إسرائيل البند الداعي إلى التفكيك الفوري للمواقع الاستيطانية "غير القانونية"، التي أقيمت في عهد حكومة شارون، واستبدال هذا البند بعبارة «إن حكومة شارون تتعهد بفرض القانون

بالنسبة للمواقع»، كما ترفض إسرائيل تجميد البناء في المستوطنات، الذي يأتي تلبية لمتطلبات النمو الطبيعي في المستوطنات، وأنه لا يمكنها تجميد الاستيطان إلا عقب هدوء أمني طويل وشامل.

ط- ترفض إسرائيل العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع الانتفاضة في سبتمبر من عام 2000، باعتبار أن ذلك يحرّمها من استثمار الإجراءات العقابية ضد الفلسطينيين.⁽¹⁾

باختصار شديد تشكل التحفظات الإسرائيلية نفساً شبه كامل لخريطة الطريق، وسلوكاً دولياً شاذاً يجعل من إسرائيل دولة فوق القانون، تملي إرادتها على المجتمع الدولي. ولعل الأشد غرابة من السلوك الإسرائيلي أن الإدارة الأميركية أعلنت في بيان لها بتاريخ 2003/5/23، أي قبل يومين من إعلان إسرائيل موافقتها المشروطة بالتحفظات على الخريطة «أنها تتعهد بمعالجة التحفظات الإسرائيلية على خريطة الطريق بجدية وبشكل كامل عند تطبيق الخريطة».

لقد شكلت التحفظات الإسرائيلية على الخريطة أساساً للتعامل الإسرائيلي مع الرؤية الدولية لمستقبل الدولة الفلسطينية التي تعهدت بإقامتها كتتويج للعملية السلمية التي وضعت آلياتها. وقد أدى هذا التعامل إلى نفس الرؤية الدولية، ومنعها من التقدم، وشكّل التواطؤ الأميركي غطاء للتمرد الإسرائيلي على إرادة المجتمع الدولي، وقد سجلت خريطة الطريق حتى الآن فشلاً مدياً في التعامل مع الصلف الإسرائيلي، وهو ما مهد الطريق أمام إسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة لتصفية القضية الفلسطينية، على النحو الذي يخدم مصالحها. وفي هذا السياق جاءت خطة الفصل التي نفذها إسرائيل في قطاع غزة، وفقاً للرؤيا الإسرائيلية، وليس وفقاً أو التزاماً برؤية المجتمع الدولي الممثلة بخريطة الطريق، وهذا ما سنعالجه بالبحث في الفقرة التالية.

ثانياً: خطة الفصل الإسرائيلية (إعادة الانتشار في غزة)

- بتاريخ 2004/4/14 وبعد اجتماعه مع شارون في البيت الأبيض، أعلن بوش في مؤتمر صحافي عن ترحيبه بخطة الانسحاب المزمع من غزة، والتي أطلعها عليها شارون، وأعلن أنه يلتزم بقوة أمن إسرائيل كدولة يهودية حية، والحفاظ على قدرتها للدفاع عن نفسها.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة لن تحكم سلفاً على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، لأن هذا الأمر يخص الأطراف المعنيين، وأضاف «لكن الوقائع على الأرض وفي المنطقة تغيرت كثيراً في العقود الأخيرة، وأي تسوية نهائية يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الوقائع، وتعال موافقة الأطراف»، واستطرد قائلاً «يبدو واضحاً أن إطاراً متفقاً عليه عادلاً ونزيهاً وواقعياً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين كجزء من أي اتفاق نهائي يجب أن يوجه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين

¹ السياسة الدولية - "التحفظات على خريطة الطريق" - العدد 153 - تموز 2003 - ص 185-187.

الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل». وشدد على أن إسرائيل «يجب أن تكون لها حدود آمنة ومعترف بها، تأتي بنتيجة مفاوضات بين الأطراف، على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338». واعتبر أنه «في ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى الموجودة فعلاً، فمن غير الواقعي توقع أن تكون نتيجة مفاوضات الحل النهائي هي العودة بشكل كامل وتام إلى حدود عام 1949».

في ضوء ما تقدم يكون الرئيس بوش قد حسم نتائج المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي، قبل أن تحصل، فألغى حق العودة وأقر بشرعية المستوطنات، وألغى قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967، وفي ذلك انتهاك واضح للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة، بل والغاء لبعض الأسس التي قامت عليها خريطة الطريق نفسها، ويكون قد قرر منفرداً بالاتفاق مع شارون مستقبل الشعب الفلسطيني، وحكم على الفلسطينيين الذين أُخرجوا بالقوة من ديارهم على البقاء خارجها.

ويكون الرئيس بوش قد أقر بنظرية الأمن الإسرائيلية، التي تعتبر أن حدود إسرائيل يجب أن تكون الحدود التي توفر الأمن لها، إلى جانب تأييده لبقاء إسرائيل كدولة يهودية، مما سيشكل في المستقبل خطراً على الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم، ضمن حدود ما يسمى اليوم بدولة إسرائيل. وقد تعهد الرئيس بوش في بيان صدر باسمه في تلك الزيارة «بأن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها للحيلولة دون فرض أي خطة غير خارطة الطريق من جانب أحد كسبيل لقيام دولتين متجاورتين في سلام وأمن».

وتحت عنوان "الأمن" ورد في بيان الرئيس بوش النص التالي: «لن يكون هناك أمن لإسرائيل أو الفلسطينيين ما لم تتضافر كل الدول في المنطقة وخارجها لمكافحة الإرهاب، وتفكيك المنظمات الإرهابية». إن هذا النص يحمل دلالات خطيرة تؤكد على نظرة بوش المتطابقة مع النظرة الإسرائيلية للمقاومة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الإرهاب الدولي، وعليه فإنه يدعو دول المنطقة وغيرها من دول العالم للتعاون للقضاء على هذه المقاومة، كجزء من الحرب الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد ما تسميه "الإرهاب الدولي"، وهذا ما نجح في تضمينه في كل مراحل خريطة الطريق باعتباره شرطاً لقيام دولة فلسطينية.

وفي فقرة أخرى من البيان يحدد الرئيس بوش نظريته لمهمات القوى الأمنية الفلسطينية بقوله «إن الولايات المتحدة ستعمل مع آخرين في المجتمع الدولي لتقوية قدرات قوات الأمن الفلسطينية وإرادتها على مكافحة الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الإرهابية». وفي تعليقنا على هذه النقطة نعتقد أن تفاهماً استراتيجياً فلسطينياً شاملاً تتفق عليه السلطة والمقاومة وكافة الأطياف السياسية للشعب الفلسطيني بمباركة عربية ودعم عربي وتفهم أوروبي يمكن أن يجنب الفلسطينيين حتمية الانزلاق إلى هذا الفخ الخطير، الذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حرب أهلية فلسطينية، ستلحق الضرر بالقضية الفلسطينية لعشرات السنين، وهو ما نجح الفلسطينيون في تفاديه حتى الآن، ونعتقد بأنهم سينجحون

في ذلك مستقبلاً، ذلك أن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي وحدها التي سترغم الإدارة الأميركية وإسرائيل على إعادة النظر في استراتيجيتها الخطيرة هذه، شرط استمرار الصمود الفلسطيني وهو ما نراهن عليه، وهو ما أثبتته الشعب الفلسطيني باستمرار، خصوصاً وأن الفلسطينيين قدموا بدائل خلاقاً "كالهدنة" وضبط السلاح مقابل التأكد من تقدم المسار السياسي الذي تحدده الرؤية الدولية (خريطة الطريق)، والذي يفترض أن يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية.

- وحول مستقبل قطاع غزة ورد في بيان الرئيس بوش تحت عنوان "الإرهاب" أن «الولايات المتحدة تتفهم أنه بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وبعض الضفة، وإلى حين التوصل إلى اتفاقات في شأن ترتيبات أخرى ستستمر الترتيبات الحالية المتعلقة بالسيطرة على المجال الجوي والمياه الإقليمية والممرات البرية في غزة والضفة».

ينضح من النص أعلاه أن الانسحاب الذي كانت إسرائيل في حينه تنوي تنفيذه في غزة جاء بالاتفاق مع الإدارة الأميركية فقط، التي وفرت الغطاء اللازم لخطة الفصل الإسرائيلية، متجاوزة بل ومتجاهلة لدور اللجنة الرباعية التي هي عضو فيها، ومتجاوزة لأحكام خريطة الطريق التي تقضي بالتفاوض والاتفاق على مراحل الانسحاب برعاية اللجنة الرباعية، فجاءت خطة الفصل "عملاً منفرداً" - Unilateral Action من جانب إسرائيل توجبه مصالحها الأمنية والاستراتيجية، كما ستفيدنا بذلك نصوص خطة الفصل الإسرائيلية التي سنوردها فيما يلي، مع التوضيح مسبقاً بأن "العمل المنفرد" يمكن تكيفه قانونياً باعتباره عملاً سيادياً تمارسه الدولة، يعبر عن إرادتها المنفردة بحيث يمكنها تعديله أو إلغائه وقتما تشاء، وليس تنفيذاً لالتزام اتفاقي له طابع دولي.

- **خطة الفصل الإسرائيلية (إعادة الانتشار في غزة) أعلنت في حزيران 2004:** - تحت عنوان "مبادئ مركزية" في الملحق أ من خطة فك الارتباط، ينص البند أ من هذه الفقرة على أن «الجمود في الوضع الراهن ضار، ومن أجل الخروج من الجمود على دولة إسرائيل أن تبادر إلى خطوة لا تكون منوطة بتعاون فلسطيني».

أما البند "ب" فينص على أن «هدف الخطة الوصول إلى واقع أمني وسياسي اقتصادي وديمقراطي أفضل»، وتحدد الفقرة "ج" الرؤية المستقبلية الإسرائيلية لقطاع غزة والضفة بقولها أنه «في كل تسوية دائمة مستقبلية لن يكون استيطان إسرائيلي في قطاع غزة، وبالمقابل من الواضح أنه في منطقة "يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] ستبقى مناطق تشكل جزءاً من دولة إسرائيل، بما فيها كتل مركزية للاستيطان اليهودي، حواجز مدنية، مناطق أمنية، وأماكن لدولة إسرائيل فيها مصالح أخرى».

وتحت عنوان "قطاع غزة" تضمنت الخطة الإسرائيلية البنود التالية:-

- 1- «دولة إسرائيل تخلي المستوطنات في قطاع غزة وتعيد الانتشار خارج أراضي قطاع غزة...».
- 2- «مع استكمال الخطوة لن يتبقى في المناطق التي ستخلى في المجال البري لقطاع غزة وجود إسرائيلي دائم لقوات أمن إسرائيلية».

وتحت عنوان "الواقع الأمني بعد الإخلاء" نصت خطة الفصل على أن «دولة إسرائيل تشرف

وتحافظ على الغلاف الخارجي في البر، تسيطر بشكل منفرد على المجال الجوي لغزة، وتواصل الإبقاء على نشاط عسكري في المجال البحري لقطاع غزة»، كما نصت الخطة على أن «قطاع غزة سيكون مجرداً من السلاح الذي لا يتطابق مع الاتفاقات القائمة بين الأطراف». أما بالنسبة لحدود القطاع مع مصر فقد نصت الخطة على أنه بالنسبة لمحور فيلادلفيا «ستتظر الحكومة في إمكانية إخلاء هذه المنطقة، وسيكون ذلك مشروطاً ضمن أمور أخرى بواقع أمني، وبمقدور التعاون المصري خلق ترتيب بديل آخر».

في ضوء ما تقدم من نصوص خطة الفصل الإسرائيلية يتضح لنا أن إسرائيل قررت بغطاء أميركي سبقت الإشارة إليه أن مصلحتها الاستراتيجية اقتضت هذا الانسحاب الجزئي من طرف واحد، ودون اتفاق مع الفلسطينيين، ليوفر لها واقعاً أفضل، يجنبها الخسائر التي تلحقها بها المقاومة الفلسطينية من جهة، ويتيح لها وضعية للتحكم الميداني بالقطاع من حدوده، وقدرة على تحويله إلى معتقل كبير ليس لنشطاء المقاومة فقط، بل لكل سكانه بدون استثناء. وفي الوقت ذاته تشكل إعادة الانتشار هذه مناورة خبيثة للتخلص من الضغط الدولي، والتفافاً على خارطة الطريق، إن لم يكن إسقاطاً لها.

كما تُمكن إسرائيل من التفرغ لتثبيت استيطانها في الضفة، وفرض أمر واقع يجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، خصوصاً وأن إسرائيل تعمل على الفصل الكامل بين أجزاء الضفة الغربية من جهة، وبينها وبين قطاع غزة من جهة أخرى، كما تحاول إسرائيل إخراج حوالي مليون ونصف فلسطيني من دائرة المقاومة والصراع معها، وتحييدهم، بدعوى أنها انسحبت من القطاع، وأن على الفلسطينيين أن يقوموا بالخطوة التالية، بتنفيذ التزاماتهم بتفكيك المقاومة وتجريدها من السلاح وفقاً لخريطة الطريق، أي أنهم في الوقت الذي يتجاهلون فيه خريطة الطريق، فإنهم يعودون للتذرع بأحكامها لإلزام الفلسطينيين بخطوات لتصفية مقاومتهم، على أساس مبدأ «تبادلية الالتزامات» ما يدل ليس فقط على ما تتسم به التصرفات الإسرائيلية من خداع، بل على ما تتسم به من عريضة واستهتار بكل الآخرين.

ولعل من أبرز مظاهر هذا الاستهتار الذي يصل إلى حد الاستغناء محاولة إسرائيل التلاعب بالوضع القانوني لقطاع غزة بعد الانسحاب، وهو ما عبرت عنه من خلال ما صرح به سيلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل، لجريدة كويتية في شهر آب 2005، من أن إسرائيل «تدرس أمر التوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بأن غزة لم تعد أرضاً محتلة»⁽²⁾. ومن الواضح من كلام الوزير الإسرائيلي أن إسرائيل تسعى لتبرئة نفسها من المسؤوليات القانونية التي يرتبها عليها القانون الدولي، بصفتها سلطة احتلال، إذ أن الأحكام الواردة في القسم الأول والقسم الثالث من الباب الثالث من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ترتب على إسرائيل العديد من المسؤوليات، ومن بينها حماية السكان،

² نقلاً عن: الحياة - 2005/8/23.

وتأمين احتياجاتهم الأساسية والصحية والتعليمية.⁽³⁾ وقد قابل هذا الموقف الإسرائيلي موقف فلسطيني عبر عنه وزير خارجية السلطة الفلسطينية ناصر القدوة، الذي صرح بأن «المجتمع الدولي... مطالب بالحفاظ على المركز القانوني للأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب...».⁽⁴⁾ وفي هذا الخصوص يجدر التذكير بأن اتفاقات أوسلو قد نصت على «بقاء الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال حتى التوصل إلى معاهدة سلام نهائية».

- لقد نفذت إسرائيل خطتها في أيلول من هذا العام 2005 في ظل تغطية إعلامية هائلة، أعدت لها بدقة، متوخيةً خلق انطباع قوي لدى العالم بأنها أقدمت على تضحية مؤلمة جداً، سببت لها أضراراً داخلية، طاولت المجتمع الإسرائيلي بأفراده وأسره، الذين صورتهم الفضائيات وكأنهم ضحايا يُقتلون من أرضهم كرمى لعيون الفلسطينيين، وأن إسرائيل لم تعد تستطيع الإقدام على خطوات أخرى من هذا الحجم، لما ستسببه من مخاطر داخلية على المجتمع الإسرائيلي، وقد نجحت إسرائيل في سياسة كسب الوقت، إذ بقي العالم لمدة خمسة عشر شهراً، من تاريخ إعلان خطة الفصل في حزيران 2004 وحتى أيلول 2005 وهو ينتظر الخطوة الإسرائيلية المخادعة، التي تم تصويرها إعلامياً لدى الرأي العام على أنها انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة.

ومن ناحية أخرى فقد قدر "الجنرال غيورا أيلاند" واضع خطة الفصل أن الانسحاب من غزة سيؤدي إلى تطورات، منها: "تصعيد الإرهاب"، ضعفة السلطة المركزية الفلسطينية، سيطرة حماس على قطاع غزة، تحسين قدرة إطلاق الصواريخ من القطاع، خلق قدرة ردع من غزة حيال أحداث في منطقة الضفة، أزمة إنسانية داخل القطاع، المس بالقدرة الاستخباراتية الإسرائيلية بعد الخروج، احتدام التوترات داخل السلطة الفلسطينية، وبينها وبين المنظمات، وقبل كل ذلك شعور عام لدى الفلسطينيين بالإنجاز، ومحاولة كل طرف إرجاع الفضل لنفسه وسيكون هناك شعور بأن "الإرهاب" مُجدي.⁽⁵⁾

في ضوء الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل باحتفاظها بالسيطرة على الغلاف الحدودي البري والجوي إضافة إلى المياه الإقليمية لقطاع غزة، جاءت المواقف الدولية لتعبر عن عجز المجتمع الدولي في فرض أي مسار عملي لخريطة الطريق، التي تحدد مستقبل القطاع والضفة الغربية، وقد فاقم من عمق هذا العجز التغطية الأميركية للتجاهل الإسرائيلي لخريطة الطريق، وعدم الالتزام بمراحلها وآلياتها، مما دفع اللجنة الرباعية إلى التعبير عن ترحيبها بإعادة الانتشار الإسرائيلية باعتبارها تلبية متطلبات خارطة الطريق، وقد ترافق هذا الترحيب مع محاولات للرباعية لحفظ ماء الوجه بالتأكيد على تمسكها بالأهداف النهائية للخريطة، وهو ما عبرت عنه في البيان الذي صدر عن اجتماعها في نيويورك بتاريخ 20/9/2005 بدعوتها إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.⁽⁶⁾

³ 4th Convention of Geneva.

⁴ الحياة - 2005/8/23.

⁵ السفير - 2004/3/15 نقلاً عن معارف في 2004/3/11.

⁶ جريدة المستقبل - 2005/9/22.

أما الرئيس بوش فقد دعا الدول العربية إلى مساعدة القوى الديمقراطية في غزة ضد الذين يريدون تدمير إسرائيل، واعتبر أن الفرصة سانحة الآن لدفع عملية السلام، وأن هذه الفرصة في يد الشعب الفلسطيني، الذي يجب أن يثبت أنه يستطيع أن يحكم نفسه بطريقة سلمية.⁽⁷⁾ وقد اجتهد الرئيس بوش في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتسويق شارون دولياً باعتباره بطلاً للسلام، وعمد إلى تضخيم خطة إعادة الانتشار في غزة باعتبارها إنجازاً تاريخياً لشارون. أما نائب الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية آدم إيرلي فقد قوّم عملية الانسحاب الإسرائيلي من غزة، في مقابلة مع جريدة الحياة بقوله «إن العمل بخريطة الطريق مستمر، والانسحاب من غزة قسم منه، هناك العديد من الخطوات الواجب اتخاذها قبل بدء المفاوضات النهائية، ونحن نتوقع ما يأتي في المرحلة التالية: نريد إنجاح تجربة غزة ومساعدة الفلسطينيين في بناء نموذج ديمقراطي هناك، يُحتذى به في التجارب المقبلة». ولكن الناطق الأميركي في رده على سؤال آخر حول هدف المساعدات الأمنية الأميركية للسلطة أجاب «إن المساعدات الأمنية تأتي في إطار الجهود المستمرة لمحاربة الإرهاب، ولا ترتبط بهدف معين سوى محاربة الإرهاب ودعم الديمقراطية. إن تقوية السلطة والأجهزة الأمنية هي لفرض ضمان انتخابات تشريعية آمنة في غزة، ولحماية الحقوق المدنية السياسية للفلسطينيين».

إن نظرة بسيطة لإجابات المسؤول الأميركي تظهر أن الإدارة الأميركية تساهم مع الحكومة الإسرائيلية في ترويح المغالطات حول الانسحاب من غزة، باعتباره جزءاً من خريطة الطريق، ومن ناحية أخرى فإن الأحداث التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي من داخل غزة قد أظهرت أن ربط الإدارة الأميركية بين نجاح السلطة في القضاء على "الإرهاب" وبين نجاح التجربة الديمقراطية في غزة وضمن الأمن للانتخابات التشريعية في غزة هو ربط في غير محله، إذ أن الخطر على الانتخابات التشريعية في غزة وغيرها، وعلى أمن المواطنين الفلسطينيين قد جاء من طرف إسرائيل، ففي حين أن فصائل المقاومة أعلنت عن موافقتها على المشاركة في الانتخابات التشريعية، كما شاركت في الانتخابات البلدية، لجأت إسرائيل إلى الإعلان عن معارضتها لمشاركة ممثلي حركة حماس في الانتخابات وأيدتها في ذلك الإدارة الأميركية، مما يشكل تدخلاً سافراً وانتهاكاً للحقوق والحريات المدنية والسياسية للفلسطينيين التي ادعى الناطق الأميركي بأن إدارته تسعى لحمايتها، وهي حقوق ضمنها الشرائع وإعلانات حقوق الإنسان الدولية.

ولم تكتمف إسرائيل بهذا التدخل بل شنت بعد الانسحاب من غزة، حملة اعتقالات واغتيالات واسعة جداً في الضفة الغربية وغزة لكوادر المقاومة، مما دفع الفصائل إلى الرد بما تيسر لها من وسائل المقاومة، فردت إسرائيل بمزيد من التصعيد، وإغلاق قطاع غزة، سعياً لإعادة الأمور إلى دائرة مفرغة من الفعل ورد الفعل، لتعطيل المسار السياسي لعملية السلام، خصوصاً بعد صدور بعض

⁷ المستقل - 2005/9/22.

المواقف الدولية التي عبرت عن رغبة المجتمع الدولي في التركيز على انسحابات جديدة من الضفة الغربية، وهو ما لا تريد إسرائيل سماعه، وقد مارست إسرائيل ضغوطاً شديدة لإجبار السلطة على القيام بتجريد المقاومة من سلاحها واعتقال ناشطيها، ولكن الفلسطينيين نجحوا بالحوار الداخلي بمساعدة مصرية (ولو في ظروف صعبة كهذه تزيد من صعوبة الحوار) نجحوا في اتخاذ موقف موحد، تم إبلاغه إلى اللجنة الرباعية، يقضي بالالتزام بوقف النار من داخل قطاع غزة على المستوطنات الإسرائيلية، مقابل التزام إسرائيلي بوقف الغارات الجوية الإسرائيلية، والاعتقالات والأنشطة العسكرية. لكن شارون أعلن في خطاب له أمام الكنيست بتاريخ 2005/10/31 أنه «لا يمكن التحايل على طلب أن يشن الفلسطينيون حرباً على الإرهاب... من الواضح أنه السبيل الوحيد للتوصل إلى ترتيب بيننا وبين الفلسطينيين... نحن نطالب الآن بأعمال ملموسة من السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في اتجاه سلام حقيقي»، وتعهد شارون في هذا الخطاب مواصلة الاستيطان وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، من دون قيود مالية أو قيود سياسية، وأعلن أن «إسرائيل ستواصل العمل من أجل تطبيق خريطة الطريق مع التحفظات الأربعة عشر التي قدمتها إلى الإدارة الأميركية».⁽⁸⁾

أما سيلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل فقد صرح بأن «لا تراجع عن سياسة الغارات الإسرائيلية على ناشطين فلسطينيين إذا استمر النشاط المسلح للفصائل... وأنه إذا اتخذ الرئيس عباس قراراً استراتيجياً لا يزال يرفض اتخاذه ضد البنية التحتية للإرهاب فإن نشاطنا في غزة سينتهي في اليوم نفسه».⁽⁹⁾

وقد مارست إسرائيل المزيد من الضغوط على القيادة الفلسطينية والتهديد لها، إذا لم تُقدم على محاربة فصائل المقاومة، وفي هذا الإطار صرح شاوول موفاز أن «لا شريك فلسطيني للسلام مع إسرائيل، وإن السلام قد يتحقق في الجيل القادم، وليس في ظل القيادة الحالية»⁽¹⁰⁾ بدعوى أن الرئيس عباس قد أصبح معزولاً. ومن الجدير بالذكر أن هذا التكتيك استعمل سابقاً مع الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

من ناحية أخرى هدد رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوئيل شتاينيتس بتاريخ 2005/10/21 بأن «إسرائيل ستحاصر رئيس السلطة الفلسطينية في المقاطعة إذا لم يحارب الفصائل، تماماً مثلما حصل مع الرئيس الراحل ياسر عرفات»، وقد جاء هذا التهديد رداً على تصريحات أدلى بها أبو مازن لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية حمل فيها إسرائيل مسؤولية تدهور الأوضاع، متهماً إياها بعرقلة المسيرة السلمية.

⁸ النهار - 2005/11/1 - ص 1 و 25.

⁹ النهار - 2005/11/3 - ص 12.

¹⁰ النهار - 2005/10/29 - ص 1 و 22.

وفي السياق ذاته كان مصدر رفيع في مكتب شارون قد صرح في 2005/9/21، أنه «في حال لم ينفذ الفلسطينيون التزاماتهم حيال خارطة الطريق فإن أحد السيناريوهات المطروحة سيكون إعادة قطاع غزة إلى مصر والضفة إلى الأردن».⁽¹¹⁾

على المستوى الدولي عبرت فرنسا عن موقفها مما يجري في قطاع غزة بلسان الناطق باسم خارجيتها الذي دعا الأطراف إلى ضبط النفس وتجنب دوامة العنف، وعبر عن إدانة فرنسا لسياسة التصفيات المخالفة للقانون الدولي، وحث السلطة الفلسطينية لبذل كل ما في وسعها للسيطرة على الفصائل الراديكالية. أما الإدارة الأميركية فقد صرح الناطق باسم خارجيتها بأن «الإدارة الأميركية تفهم تفهماً تاماً حق إسرائيل وحاجتها إلى الدفاع عن نفسها، ودعا السلطة الفلسطينية إلى التحرك لوقف الإرهاب والقضاء على الشبكات الإرهابية».⁽¹²⁾

ثالثاً: الاحتمالات المستقبلية للوضع في قطاع غزة

لقد أثبت سير الأحداث بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي في غزة أن إسرائيل هدفت إلى تحويل قطاع غزة إلى معتقل كبير لسكانه، فأحكمت إغلاق القطاع، وسدت المعابر وحاصرت من البر والبحر والجو، وماطلت في تنفيذ التزاماتها تجاه اللجنة الرباعية الدولية، لجهة فتح المعابر، وخصوصاً معبر رفح، وتسيير الخط الآمن بين غزة والضفة، وكذلك المعابر مع إسرائيل، التي تمر منها البضائع والأفراد، مما أثار حفيظة جيمس ولفنسون ممثل اللجنة الرباعية في قطاع غزة للشئون غير الأمنية، فأرسل رسالة إلى وزراء خارجية دول الرباعية وإلى الأمم المتحدة والدول المانحة، يحتج فيها على الممارسات الإسرائيلية، ويطلب مساعدة المجتمع الدولي لفك الحصار عن غزة، والضغط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها بفتح المعابر، والتسريع في إنجاز الاتفاق لتشغيل معبر رفح.

وقد بلغ الأمر بولفنسون القول أن إسرائيل تتصرف كما لو أنها لم تغادر قطاع غزة. والواقع أن هذه هي حقيقة النوايا الإسرائيلية، وقد أدت الضغوط الدولية إلى إنجاز اتفاق بين مصر وإسرائيل حول تشغيل المعبر، وبدء مفاوضات مع الفلسطينيين والرباعية لذات الغرض، وتم الاتفاق على إعادة فتح المعبر بوجود طرف ثالث هو الاتحاد الأوروبي، وقد وافق وزراء خارجية الاتحاد في 2005/11/7 على نشر مراقبين أوروبيين على معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، إضافة إلى المساعدة على بدء مهمة لتدريب الشرطة الفلسطينية مدة ثلاث سنوات. وصرح خافيير سولانا أن هذا الانتشار الأوروبي سيكون الأهم في الشرق الأوسط مع مسؤوليات أمنية.⁽¹³⁾

وقد نشطت زيارات المسؤولين الأوروبيين لرفح ومن بينهم المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية والأمن بينيتا فيريرو فالدر، ومارك أوتي المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في الأسبوع

¹¹ للمستقبل - 2005/9/22.

¹² النهار - 2005/11/4 - ص 9.

¹³ النهار - 2005/11/8 - ص 10.

الأول من شهر تشرين الثاني. ويواصل الأطراف المفاوضات للاتفاق على تفاصيل الصلاحيات التي سيتمتع بها المراقبون الأوروبيون على المعبر.

لكن المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية فالندر صرحت في القدس بتاريخ 2005/11/11 «بأنها تستبعد التوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين على إعادة فتح معبر رفح قبل بضعة أسابيع... وأن المفاوضات في شأن اقتراح نشر مراقبين أوروبيين عند معبر رفح تواجه عقبات في مسألتين تتعلقان بالأمن»،⁽¹⁴⁾ والمشكلتان هما كاميرات المراقبة ومدى السلطات التي سنعطى للمراقبين الأوروبيين، وما إذا كان يحق لهؤلاء حمل السلاح. وتصر إسرائيل على الحصول على صور فورية من كاميرات التصوير الموضوعة على معبر رفح المقفل، بينما يفضل الأوروبيون أن تكون رقابة إسرائيل على الدخول إلى المعبر رقابة لاحقة. كما تريد إسرائيل أن يكون لها حق طلب اعتقال أو منع دخول أشخاص فوراً أو بواسطة السلطات الموجودة على المعبر، وأن يكون من صلاحيات المراقبين الأوروبيين القيام بذلك بناء لطلبها.

على الصعيد السياسي تعاني خريطة الطريق التي تُعبر عن الرؤية الدولية من تشوش كبير، بسبب عدم قدرة المجتمع الدولي ممثلاً باللجنة الرباعية على إلزام إسرائيل بتنفيذ موجبات هذه الخريطة على النحو الذي فصلناه سابقاً، وبسبب قدرة إسرائيل مدعومة بالانحياز الأميركي لها على تجاهل خريطة الطريق، وفرض المسار الذي تحدده هي لحل القضية الفلسطينية، وهو مسار لن يقود إلا إلى مزيد من الدمار والخراب والدماء، لأن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأقل من دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة وغزة، وتكون عاصمتها القدس، كهدف مرحلي لنضاله الوطني، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما لن تسمح به إسرائيل.

ولعل أوضح ما يمكن أن يعبر عن حالة التشوش التي تشوب الرؤية الدولية لمستقبل الدولة الفلسطينية، ما صرح به الرئيس بوش أثناء زيارة الرئيس محمود عباس الأخيرة إلى واشنطن في 2005/10/20، حيث رفض الرئيس بوش في المؤتمر الصحفي المشترك التعهد بإقامة دولة فلسطينية قبل انتهاء ولايته في كانون الثاني من عام 2009، ورفض فكرة وضع جدول زمني لإحلال السلام في المنطقة.⁽¹⁵⁾

وقد دفع هذا الموقف بعض الباحثين الأميركيين البارزين إلى نعي خريطة الطريق، فقد اعتبر جون الترمين مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز البحوث الاستراتيجية والدولية في واشنطن إلى القول «أن خريطة الطريق لم تعد فاعلة، لكن لم يتم وضع خطة بديلة لها».⁽¹⁶⁾

¹⁴ النهار - 2005/11/12 - ص 10.

¹⁵ صدى البلد - 2005/10/22.

¹⁶ صدى البلد - 2005/10/22.

أما جيفري أرونسون فقد اعتبر «أنه حتى الرئيس الأميركي الذي وضع خريطة الطريق وكان ملهمها لم يعد يشعر أنه معني بجدول زمني وضعه بنفسه» وتابع أن هذا «يظهر لكل من يظن أن خريطة الطريق مازالت قابلة للتطبيق أنها لم تعد موجودة وعليهم الاعتراف بذلك». (17)

17 نفس المصدر.

القسم الثاني: الرؤية الدولية للمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة

أولاً- الإطار العام للرؤية الدولية للمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة
ثانياً- البرامج العملية الدولية للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة
ثالثاً- الاحتمالات المستقبلية للوضع الاقتصادي في قطاع غزة

نبذة عن قطاع غزة:- يعيش في قطاع غزة حوالي 1.400.000 نسمة على مساحة 365 كم²، بواقع 4 آلاف شخص لكل 1 كم²، وهي من أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم، ويبلغ معدل الزيادة السنوية الصافية نحو 3.5% وهي الأعلى في العالم أيضاً، ويتوزع السكان حسب الفئات العمرية على النحو التالي:-

- السكان دون سن 14 سنة يشكلون نسبة 47% من السكان - وبين 15 إلى 19 سنة يشكلون نسبة 10% - وبين 20 إلى 39 سنة يشكلون نسبة 28.5%. ويعني ذلك أن حوالي 85% من سكان قطاع غزة هم من فئة الشباب دون سن أربعين سنة. وتظهر الإحصاءات أن 25% من القوى العاملة قد أنهاوا أكثر من 12 سنة تعليمية، و31% أتموا ما بين 10-12 سنة تعليمية، و25% أتموا ما بين 7-9 سنوات تعليمية حتى عام 2002.⁽¹⁸⁾

ويعيش 65% من سكان القطاع تحت خط الفقر، بمعدل دولارين في اليوم، بينما تبلغ نسبة البطالة فيه وفقاً لتقرير البنك الدولي 35%، وقد بلغ الناتج المحلي للقطاع مليار دولار، بينما بلغ معدل دخل الفرد الواحد سنوياً 722 دولاراً.⁽¹⁹⁾

تعرض قطاع غزة لخسائر جسيمة جداً جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، فقد هدمت قوات الاحتلال كلياً أو جزئياً حوالي 65.000 ألف بيت في الضفة وغزة، منها 70% في قطاع غزة، ومن بينها 7951 بيت دُمِّرت كلياً. كما جرفت قوات الاحتلال أو خربت أكثر من 50% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة والضفة الغربية، واقتلعت أكثر من 780.000 ألف شجرة مثمرة من زيتون ونخيل وغيرها، مما هدد الأمن الغذائي الفلسطيني، وتم استنزاف أكثر من 86% من المياه الفلسطينية، فانخفضت الزراعة بنسبة تزيد على 20% من طاقتها التصديرية، وعلى سبيل المثال فقد زادت نسبة خسائر القطاع الزراعي عن 237 مليون دولار لعام 2003 فقط، وفقاً لخبراء البنك الدولي.⁽²⁰⁾

ويفيد تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أن ممارسات إسرائيل وسياساتها ضد الفلسطينيين سببت ضرراً كبيراً للاقتصاد والرفاه الأسري الفلسطيني يقدر خلال الفترة من نهاية شهر

¹⁸ نقلاً عن السفير - (ورقة الرؤية الفلسطينية التنموية التي أعدتها وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية إلى المنتدى العربي الدولي الذي عقد في بيروت بين 11 و14/10/2004) - 2004/10/9.

¹⁹ نقلاً عن جريدة الحياة - 2005/8/20.

²⁰ بيان جمهورية مصر العربية في المنتدى العربي الدولي للإسكوا في بيروت من 11-14/10/2004 بخصوص إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي المحتلة.

أيلول/سبتمبر 2000 وحتى نهاية أيلول/سبتمبر 2003 بحوالي 17.448 مليار دولار، منها 11.800 مليار دولار خسائر مباشرة، و5.650 مليار دولار خسائر غير مباشرة.

وقد دمرت إسرائيل معظم البنى التحتية في قطاع غزة ودمرت المطار والميناء والكثير من الطرق، وشبكات الكهرباء، وسرقت المياه، ودمرت المعامل والمناطق الصناعية، وقد تم تدمير 16% من المصانع تماماً في قطاع غزة، بينما الباقي يعمل بأقل من 40% من طاقته الإنتاجية، بسبب الحصار والإغلاق وغيرها من ممارسات الاحتلال.

أولاً: الإطار العام للرؤية الدولية للمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة

- لقد بدأ الاهتمام الدولي بالمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة بعد اتفاقات أوسلو ودخول قيادة م.ت.ف إليها وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوجهت المساعدات الدولية بشكل أساسي لإنشاء وتطوير البنى التحتية للقطاع في مجال الطرقات والكهرباء وبناء الميناء والمطار، وتشجيع القطاع الزراعي، وتطوير القطاع التعليمي والصحي وغيرها من القطاعات كالصناعة. ولكن المساعدات في غالبيتها كانت تقدم بشكل ثنائي أو من خلال منظمات دولية، ولم تكن هناك رؤية دولية شاملة ومحددة، وموحدة، ولم تكن هناك مرجعية دولية واحدة تتولى في الحد الأدنى تنسيق المساعدات الدولية، وتوزيعها وفقاً لاستراتيجية دولية متفق عليها. لكن هذا الواقع بدأ يتغير اعتباراً من إعلان خارطة الطريق، وإنشاء اللجنة الرباعية كمرجعية دولية لمتابعة تطبيق خريطة الطريق، وفيما يلي سنحاول رصد تطور هذه الرؤية الدولية للمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة، وتطبيقاتها، وآفاقها في ضوء الاحتمالات المستقبلية لعملية التسوية في المنطقة.

لم يحظ المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية العتيدة، التي تسعى خارجة الطريق إلى إنشائها باهتمام كبير في نصوص خريطة الطريق، إذ انصرف جل الاهتمام للجانب الأمني، وفيما يلي نستعرض النصوص التي وردت في الخريطة في هذا المجال:

في إطار المرحلة الأولى نصت الخريطة على أن «يحوّل المانحون أموالهم من خلال الصندوق الموحد لوزارة المالية الفلسطينية»، وأن «تقطع الدول العربية التمويل العام والخاص للجماعات التي تدعم وتشارك بالعنف والإرهاب».

وتحت عنوان بناء المؤسسات الفلسطينية نصت الخريطة على القيام بإصلاحات تشمل الاقتصاد من بين قطاعات أخرى، وفقاً للأسس التي وضعتها اللجنة الدولية للإصلاح الفلسطيني.

كما نصت على أن «تقوم اللجنة الرباعية بتقييم الوضع الإنساني وتوقعات التطور الاقتصادي في الضفة وقطاع غزة... وتطلق جهود مساعدات أساسية تُضم إلى جهود الإصلاح» كما نصت على أن «تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية تحصيل العائدات وتحويل الأموال وفقاً لآلية رقابة شفافة متفق عليها» ثم أكدت الخارطة على «تواصل دعم المانحين لبرامج شعب لشعب ومبادرات المجتمع المدني وتطوير القطاع الخاص».

وفي إطار المرحلة الثانية التي نصت عليها الخريطة فقد دعت إلى أن تبادر اللجنة الرباعية بعد نجاح الانتخابات الفلسطينية إلى عقد مؤتمر دولي بعد التشاور مع الأطراف لدعم إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، وإطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وتأمين اعتراف دولي بها، وعضوية في الأمم المتحدة.

يتضح من النصوص سالفة الذكر أن خريطة الطريق تعاملت مع المستقبل الاقتصادي للفلسطينيين في إطار المبادئ العامة، وتركت للجنة الرباعية تقرير الآليات والأطر التي سيتم من خلالها تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وقد جاءت التطورات لتسقط الجداول والمراحل الزمنية التي حددتها الخريطة وكذلك الآليات. لكن المجتمع الدولي أولى للمستقبل الاقتصادي لأراضي الضفة وقطاع غزة اهتماماً أظهر رغبة دولية في تمكين الفلسطينيين من بناء اقتصاد قوي، وقد لعبت اللجنة الرباعية دوراً هاماً في هذا الإطار، لكن الأطراف الدولية الأساسية التي تتحمل المسؤولية الفعلية في تمويل البرامج الفلسطينية للتنمية هي الدول المانحة التي تتمثل بشكل أساسي بالدول الصناعية الثمانية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والبنك الدولي الذي يسعى لأن يلعب دور المنسق للمساعدات الدولية، وهو أمر هام بالنسبة للفلسطينيين.

وقد جاء تعيين جيمس ولفنسون كممثل للجنة الرباعية للإشراف على المساعدات الدولية التي سستعمل لإعادة إعمار قطاع غزة - وتأهيل وتطوير بنائه التحتية وتفعيل اقتصاده - على النحو الذي يمكن الفلسطينيين من لعب دور اقتصادي ناشط على المستوى الإقليمي في أقل تقدير، جاء هذا القرار ليعطي للفلسطينيين أملاً بأن المجتمع الدولي جاد في مساعدتهم، خصوصاً وأن الدول الصناعية كانت قد قررت توفير ثلاثة مليارات دولار، كمساعدات لثلاث سنوات لإعادة إعمار غزة وتنميتها، ووضعت هذه الأموال بإدارة ولفنسون، الذي تم تزويده بالصلاحيات اللازمة لتحقيق هذا الطموح.

فيما يلي نورد نماذج من بعض الاقتراحات والمبادرات التي قدمتها الجهات المانحة للفلسطينيين، لتسليط الضوء على طبيعة المساعدات ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني:

- بتاريخ 2003/12/10 عقدت الدول المانحة اجتماعاً في روما، ترأسه وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني، الذي أعلن أن إيطاليا اقترحت "خطة مارشال" للفلسطينيين مثل تلك التي تم تطبيقها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأكد فراتيني أنه «لا بد من وضع نظام تحقق دولي، لمراقبة تنفيذ خريطة الطريق باعتبارها الأداة الدولية الوحيدة التي قبلت بها الأطراف لتسوية النزاع».

وفي ذلك الاجتماع اقترح جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي آنذاك أن يقود البنك الدولي الصندوق الذي سيتولى تلقي المنح للفلسطينيين لتأمين الشفافية، وإضافة أي قدر من الثقة، تحققة مشاركة البنك في العملية.

- في أواخر عام 2004 انعقد اجتماع للدول المانحة في أوسلو، شاركت فيه الولايات المتحدة، والدول الأوربية، والدول العربية الغنية، ودرس الاجتماع برنامج مساعدات للفلسطينيين بعد الانسحاب من قطاع غزة، لمدة أربع سنوات، يتراوح قوامه بين 6 و8 مليارات دولار.

في حزيران من عام 2005 عقدت الدول المانحة اجتماعاً في لندن، وعلى هامش القمة انعقدت اللجنة الرباعية، وأكدت دعمها للموفد الخاص ولفنسون، وجهوده للمساعدة في الجوانب التي لا تتعلق بالأمن، وجهوده في إحياء الاقتصاد الفلسطيني، وفي تعزيز القدرة الشاملة للسلطة الفلسطينية، ولتسهيل الإصلاحات القانونية والقضائية، واستكمال إصلاح النظام الحالي، ومكافحة الفساد، وإصلاح الأجور والموازنة.

وقالت اللجنة أن توفير العمالة في القطاع الخاص يعتبر أمراً حساساً في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، تماماً مثل قطاع المجتمع المدني النابض بالحياة، وحضت إسرائيل على اتخاذ إجراءات فورية، لرفع معاناة الفلسطينيين دون تعريض أمنها للخطر، وطالبتها بتسهيل إعادة الإعمار والتأهيل، عبر تسهيل مرور البضائع والناس من داخل وخارج غزة والضفة وبينهما. واعتبرت أن توفير الأمن والسلام يعتبران من الأمور الأساسية لإنعاش الحياة السياسية والاقتصادية، وشددت على أهمية استمرار التعاون الأمني.

وفي هذا الاتجاه أيضاً ورد في تقرير البنك الدولي لعام 2004 أن من العوامل التي ستساعد على نجاح خطط التنمية الاقتصادية لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منه: - إنشاء ميناء يخدم المنطقة بالكامل - إعادة تأهيل وتشغيل المطار لنقل البضائع والركاب - استقطاب رؤوس الأموال الخارجية والدعم والتعاطف الدولي - إيجاد نمط زراعي ملائم بعد الانسحاب - تطوير الصناعة المحلية والمناطق الصناعية، والثروة السمكية، وتوفير الغاز الطبيعي - تنويع التجارة، والعلاقات العربية، وبلورة سياسة تجارية - نجاح جهود الإصلاح المالي والإداري.

وقد حدد تقرير البنك الدولي "المعوقات" التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني في غزة، والتي تتمثل في عدم وجود استقرار سياسي - التدهور الأمني الداخلي - عدم التزام المانحين تعهداتهم - تعثر جهود الإصلاح - استمرار سياسة الغلاف الجمركي الإسرائيلي - ضعف القدرة الفلسطينية على الاستجابة لمتطلبات مرحلة ما بعد الانسحاب - عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها فيما يخص التواصل الجغرافي بين الضفة وقطاع غزة (الممر الآمن).

وقد خلص البنك الدولي في تقريره إلى «أنه من دون إصلاح حقيقي لنظام الإغلاق الإسرائيلي فإن الاقتصاد الفلسطيني لن ينتعش، كما لن يكون ممكناً لإسرائيل الإبقاء على مكاسبها الأمنية». - من جهتها بادرت الأمم المتحدة إلى عقد منتدى عربي دولي بعنوان «التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - نحو الدولة المستقلة» وذلك بتاريخ 11-14/10/2004 في مقر الأسكوا في بيروت، وقد خرج بالتوصيات التالية التي تحدد إطاراً عاماً للرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة والضفة الغربية:-

- قيام المجتمع الدولي والمجتمعات العربية بإعطاء أولوية ملحة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي وحالة الحرب، وضرورة ربط برامج الإغاثة والمساعدة الطارئة باستراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الفلسطينية.

- دعم التعليم الفلسطيني الأساسي والعالي لتطوير الموارد البشرية الفلسطينية. بما يحقق تطوير الإنتاجية والتنافسية ومتطلبات وضع الاقتصاد الفلسطيني عن طريق التنمية المستدامة بعد الاستقلال.
- حث كافة الجهات المانحة والشركاء في عملية التنمية الفلسطينية إلى صياغة برامج العون الإنمائي ومشاريع المساعدة الطارئة، وفقاً للرؤية والاحتياجات والأولويات والخطط التنموية الفلسطينية.
- العمل على إعادة تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطه العربي، والاستفادة من قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بمنح المنتجات الفلسطينية معاملة تفضيلية، وإعفاؤها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المعيق، وأية قيود أخرى على الصادرات الفلسطينية، إلى الأسواق العربية، وكذلك تسهيل دخول رجال الأعمال الفلسطينيين إلى الدول العربية.
- دعم خطط الإصلاح الفلسطينية لتطوير أداء المؤسسات الحكومية، وبناء شراكات فاعلة بين السلطة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لحفز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دعوة المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي لدعم وتطوير المرأة الفلسطينية، ودورها في عملية التنمية.
- مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالتعويض عن الخسائر البشرية والاقتصادية التي ألحقتها بالشعب الفلسطيني.
- التشديد على أهمية تدخل المجتمع الدولي لوقف العدوان الإسرائيلي، والضغط على إسرائيل لوقف الإجراءات التي تحول دون تحقيق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة التدمير المنهجي للبنى التحتية، والمرافق والقاعدة الإنتاجية لقطاعي الزراعة والصناعة والموارد الطبيعية الأخرى، وإجراءات الحصار والإغلاق.
- تعزيز علاقات الشراكة بين القطاع الخاص الفلسطيني والعربي والدولي، لدعم الإنتاج والتسويق والاستثمار الفلسطيني، من خلال:
 - إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة في فلسطين.
 - إنشاء صناديق متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصول الفلسطينيين إليها.
 - تسهيل نقل الخبرات إلى الأرض الفلسطينية، خصوصاً من خلال منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وبرامج التعاون الفني التابعة للبنك الإسلامي، وغيرها من برامج التعاون الثنائي.
 - التركيز على برامج الدعم الفني والإجراءات التي تساهم في تحسين نوعية وجودة وتنافسية السلع والخدمات الفلسطينية.
 - توفير المعلومات اللازمة لرجال الأعمال الفلسطينيين حول أساليب الاستفادة من برامج تأمين الصادرات الفلسطينية، التي توفرها البرامج الدولية والعربية والإسلامية، لضمان الاستثمار والتنمية.

- تشجيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الدولي والعربي والفلسطيني في التنمية المستدامة، وجهود الإغاثة الطارئة، من خلال توأمة المؤسسات والمنظمات والبلديات، وإقامة هيكلية دائمة لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني.
 - التعاون مع المنظمات الدولية والعربية المتخصصة، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة لحشد الخبراء الفلسطينيين في الشتات في مجال التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- وقد انتهت فعاليات منتدى الأمم المتحدة في بيروت بمجموعة من المبادرات للمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ومن أبرزها مبادرة البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 23 مليون دولار لإعادة التأهيل في قطاع غزة، ومبادرة منظمة الأسكوا مع ائتلاف الخير بـ5 ملايين دولار لدعم القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية، ومبادرات عديدة من الجمعيات والبنوك ومنظمات المجتمع المدني الدولية والعربية.
- إن خلاصة المبادرات والبرامج الدولية لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الأخص في قطاع غزة، تتشارك في معظمها في التركيز على المحاور التالية في رؤيتها لمستقبل هذا الاقتصاد:-
- تأمين المساعدات الطارئة لتعويض الأضرار، ومساعدة الفلسطينيين على مواجهة الأوضاع الطارئة والخسائر التي تسببها ممارسات الاحتلال.
 - إعادة بناء وتأهيل وتطوير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتشمل الطرق والمعابر، شبكات الكهرباء، الهاتف والاتصالات، المياه، السكك الحديدية، المطار، الميناء.
 - دمج المناطق والمستعمرات المخلاة، وإعادة استخدامها وفق الخطط التنموية الفلسطينية.
 - دعم القطاع الصناعي وتجهيز وتطوير المناطق الصناعية ورفع وتحسين قدراتها الإنتاجية والتسويقية.
 - دعم المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دورها في الاقتصاد الفلسطيني.
 - دعم القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز مساهماته واستثماراته في الاقتصاد الفلسطيني.⁽²¹⁾
 - دعم قدرات المجتمع المدني ودوره في التنمية المستدامة.
 - تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة والموارد الطبيعية في قطاع غزة (حقول الغاز - الكهرباء - تحلية المياه).
 - تطوير قطاع الزراعة الفلسطيني، ورفع قدراته في قطاع غزة الذي يشكل سلة غذائية مهمة بما يؤهله لتغطية بعض الاحتياجات الوطنية، وتحسين قدراته التصديرية، وتفعيل برامج التخصص.
 - تجهيز مناطق تجارة حرة.
 - دعم قطاع السياحة والخدمات وتشجيع الاستثمارات الدولية في هذا المجال في قطاع غزة (فنادق - مصارف - مطاعم - منتجعات سياحية - مواقع أثرية - إلخ).

²¹ يتميز القطاع الخاص الفلسطيني بالحيوية والخبرة في مواجهة سياسات الاحتلال المعادية للتنمية الفلسطينية، وقد حقق هذا القطاع نجاحاً لافتاً في مجالات السياحة والبنوك وشركات التأمين والسوق المالية والشركات الاستثمارية القابضة والصناعات الجديدة والاتصالات والكهرباء والمدن الصناعية وغيرها، وأثبتت قدرة تنافسية مع بعض الشركات الإسرائيلية المدعومة من الحكومة الإسرائيلية في بعض المجالات. ونجح في فتح 53 ألف فرصة عمل جديدة في الأعوام من 1999-2003.

- تأهيل المعابر الدولية وخصوصاً الميناء والمطار ومعبر رفح والممر الآمن الذي يربط القطاع بالضفة الغربية، والسكة الحديد، وبقية المعابر مع إسرائيل.⁽²²⁾
- تقديم العون لقطاع الصيد البحري واستثمار الثروة السمكية وتطوير قدراته الإنتاجية حيث يمتد شاطئ غزة على طول 42 كم على البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً: البرامج العملية الدولية للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة

فيما يلي نورد نماذج من المساعدات الدولية التي قدّمت وسنقدّم لتطوير الاقتصاد الفلسطيني فيما يشكل ترجمة عملية للرؤية الدولية لمستقبل قطاع غزة الاقتصادي، كجزء من اقتصاد الدولة الفلسطينية التي يسعى المجتمع الدولي لإنجازها:-

- منذ مؤتمر دعم عملية السلام في الشرق الأوسط المنعقدة في واشنطن في شهر سبتمبر عام 1993 تعهدت أكثر من 44 دولة ومؤسسة بتوفير حوالي 5.7 مليار دولار، لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد تعهدت الدول المانحة بتأمين 4.6 مليار دولار من أصل هذا المبلغ، أي ما نسبته 80.3% من إجمالي التعهدات. ولغاية عام 2000 بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة من الدول المانحة على هيئة قروض ميسرة ومنح وهبات حوالي 3.07 مليار دولار، أي ما نسبته 66.7% من الالتزامات، منها 77% على شكل منح. وقد خصصت للسلطة الوطنية ما نسبته 91% من إجمالي المساعدات، والباقي للمنظمات غير الحكومية. وقد توزعت هذه المساعدات على قطاعات عدة، منها 18.5% لبناء المؤسسات، و13.9% للمياه والصرف الصحي، و11.3% للتعليم، و8.2% للصحة، و7.1% للبنى التحتية، و5.6% للنقل والمواصلات.⁽²³⁾ وقد شهدت تلك الفترة صعوبات بين السلطة وقطاع الاستثمارات الفلسطيني من جهة والدول المانحة من جهة أخرى بخصوص ترتيب الأولويات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية.

بالمقابل بلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء سياسة الحصار الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية منذ دخول السلطة الفلسطينية إلى الأرض المحتلة وحتى عام 1999 حوالي 8.7 مليار دولار، بينما بلغت هذه الخسائر في عام 2000 لوحده 6.8 مليار وهو العام الذي اندلعت فيه الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى).

ولعل من أهم أسباب هذه الخسائر أن عدد أيام الإغلاق منذ قدوم السلطة ولغاية عام 2000 بلغت حوالي 592 يوماً، منها 447 يوم إغلاق شامل، فرضتها إسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية.

²² أهدى الاتحاد الأوربي استعداده للعمل على إعادة بناء مطار غزة والمساعدة في بناء ميناء بحري، فور حل مسألة معبر رفح - النهار - 2005/11/12 - ص 10.

²³ نقلاً عن: سامي محمد مقداد - "الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية" - www.sis.gov.ps/arabic/roya/14/page5.

وتقدر الدراسات أن الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل ليتعافى من نتائج سنوات الحصار الإسرائيلي،⁽²⁴⁾ علماً أن السياسة الإسرائيلية مازالت تعمل على تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ويزيد في صعوبة الأمر أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات هيكلية في بنيته تجعله غير قادر على التخلص من التبعية الاقتصادية في المدى القريب.⁽²⁵⁾ في ضوء هذه المعطيات قامت الدول المانحة والدول العربية باتخاذ خطوات لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني، ومن هذه الخطوات منح تسهيلات تجارية في معظم أسواق الدول الصناعية والدول العربية والإسلامية. فقد أصدرت القمتان العربيتان في بيروت عام 2002 وشرم الشيخ عام 2003 قراراً يسمح بدخول السلع الفلسطينية إلى الدول العربية، مع إعفاء كامل من الرسوم الجمركية. من جهة أخرى منحت اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية السلع الفلسطينية حرية الدخول بدون ضرائب أو رسوم أو تحديد كمي إلى الأسواق الأوروبية، وبخصوص الواردات من أوروبا فقد سُمح بالإبقاء على بعض الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، على أن يتم تخفيضها تدريجياً لتنتهي بعد السنة الخامسة من توقيع الاتفاقية، كما سمحت الاتفاقية للسلطة الفلسطينية بحماية مؤقتة للصناعات التي يتم الاتفاق على أنها صناعات وليدة. كما تضمن الاتفاق معاملة خاصة للسلع الزراعية التي استثنيت من حرية الدخول للسوق الأوروبية.⁽²⁶⁾

- أما الولايات المتحدة فقد منحت السلع الفلسطينية تسهيلات مشابهة لما تحظى به السلع الإسرائيلية، كما نص الاتفاق الاقتصادي مع كندا على تحرير أسواق الطرفين أمام السلع والخدمات التي ينتجانها، مع موافقة كندا على الأخذ بالاعتبار حاجة السلطة الوطنية لحماية بعض الصناعات الناشئة، على أساس مبدأ الصناعات الوليدة. وهناك اتفاقات مشابهة مع روسيا ودول الإفتا واليابان.

- أما لجهة المشاريع وبرامج التنمية فإن المجتمع الدولي يمارس دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد الفلسطيني ومنها:

أ- في القطاع الصناعي: تقوم أكثر من عشرين دولة مانحة بتقديم العون للفلسطينيين، في تنمية اقتصادهم. ومن أبرز هذه الدول الولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي ومصر وتركيا، كما يقوم العديد من المنظمات الدولية بتقديم العون في هذا المجال، ومن أبرز هذه المنظمات البنك الدولي الذي يلعب دوراً مركزياً في تنسيق وإنفاق العون المقدم للصناعة الفلسطينية، ويعمل بشكل أساسي كقناة متعددة الأطراف للموارد المالية التي تقدمها الجهات المانحة، إضافة إلى كونه مانحاً رئيسياً، حيث قدم في مرحلة التسعينات أكثر من 130 مليون دولار لمشروعات التنمية الصناعية، ويعمل جنباً إلى جنب مع السلطة الفلسطينية في تصميم وتنفيذ مشروعات التنمية،

²⁴ سامي محمد مقداد - نفس المرجع.

²⁵ بلغت قيمة المبادلات التجارية بين إسرائيل من جهة والضفة والقطاع من جهة أخرى عام 2004 مليارين وثلاثمائة مليون دولار، والميزان التجاري بالطبع لمصلحة إسرائيل بشكل كاسح.

²⁶ في عام 2004 بلغ حجم المبالغ المرصودة من الاتحاد الأوروبي للتنمية الفلسطينية 250 مليون يورو.

وتُقسّم عمليات البنك إلى أربعة أقسام رئيسية هي: - دعم الميزانية من خلال صندوق يورغن هولست للسلام، الذي يديره البنك الدولي، وقد خدم هذا الصندوق كأداة تمويل رئيسية لخلق فرص عمل، ووصلت عمليات صرف هذا الصندوق حتى عام 1997 إلى 190 مليون دولار على سبيل المثال:

- خلق فرص عمل نتيجة الإغلاق المتكرر حيث بدأت الجهات المانحة بالتركيز على نشاطات خلق فرص عمل محلية لتعويض فقدان فرص العمل داخل إسرائيل، وقد صرف الصندوق 34 مليون دولار لهذا الغرض في نفس الفترة.

- مشاريع استثمارية: حيث قام البنك الدولي بإنشاء صندوق ائتمان خاص للضفة وغزة يقدم قروض ميسرة لمدة 40 سنة مع فترة سماح لعشر سنوات وبفائدة تقل عن 1%، وقد صرف لنفس الفترة 193.5 مليون دولار.

- المساعدة الفنية: في مجال السياسات والإدارة وإعداد الدراسات في مجال التخطيط البنوي والسياسية (الخطة الشاملة للكهرباء - دراسة استراتيجية الزراعة)، وتوفير الخدمات التقنية لإدارة البلديات لتحسين الإدارة المالية وقدرات التخطيط للمشاريع، وتم صرف 10.4 مليون دولار لهذا الغرض من صندوق ائتمان المساعدة الفنية لنفس الفترة.⁽²⁷⁾

- وإلى جانب البنك الدولي والدول المانحة يقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونيدو بتنمية القطاع الصناعي، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة، والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد، وبناء معهد لهيئة المواصفات والمقاييس، وتطوير تكنولوجيا صناعة الملابس.

- وبغرض تعزيز ثقة المستثمرين واستقطاب المقرضين وحملة الأسهم قامت شركة التمويل الدولية International Financial Corporation (IFC) وهي من عائلة البنك الدولي بتوفير مورد ائتمان مؤازر للمشروعات صغيرة الحجم في القطاع الصناعي، ويقتضي دور الشركة ضمان القروض التي يقدمها الأفراد والمنظمات لمشاريع القطاع الخاص، فتقوم بالوفاء بهذه القروض عند عجز المشروع المقترض عن السداد بسبب مخاطر الحرب أو المخاطر السياسية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي، وهي من المخاطر التي تعيق تدفق رؤوس الأموال إلى قطاع غزة والضفة، وهي بذلك تعوض عنصر الأمان المفقود والمهم بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وتقوم الشركة بهذا الدور من خلال المساهمة في رأسمال المشروع، أو تقديم قرض له أو ضمان القروض التي يطلبها المشروع.

من ناحية أخرى قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA) وهي من عائلة البنك الدولي أيضاً بتأسيس صندوق ضمان ضد المخاطر

²⁷ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

السياسية بحوالي 50 مليون دولار لتوفير غطاء تأمين للأعمال الخاصة الإنتاجية، في حالات القلاقل والاضطرابات الخطيرة والصراع المسلح، وتقوم هذه الوكالة وفقاً لميثاقها المنشئ بإصدار الضمانات للاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية، بما في ذلك التأمين المشترك، وإعادة التأمين ضد هذه المخاطر. (28)

ب- يقوم الاتحاد الأوربي والبنك الدولي بتمويل 18 مشروعاً للطاقة والكهرباء في قطاع غزة والضفة، بما فيها مشروع الربط الكهربائي مع مصر والأردن وإسرائيل، وقد مؤلاً 18 دراسة لهذه المشاريع. وقد تم تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية في قطاع غزة بتكلفة حوالي 20 مليون دولار، إضافة إلى مشروع لنقل الطاقة الكهربائية (المرحلة الثالثة) بقوة KV 220 مكون من 3 محطات فرعية واحدة في شمال القطاع، والثانية في جنوبه، والثالثة بجوار محطة توليد الكهرباء في غرب غزة.

ومن المشاريع التي تنفذ في غزة مشروع لإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية، تستبدل فيه الخطوط الهوائية بكوابل أرضية بسبب قرب البنايات من بعضها، والكثافة السكانية، حيث تكون الكوابل أكثر أماناً، مما يزيد كفاءة نظام التوزيع وتقليل الفاقد.

ج- في مجال البنى التحتية أيضاً بلغ عدد المشاريع التي نفذت في مجال شبكات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة والضفة 80 مشروع من أصل 112 مشروع، بتكلفة إجمالية مقدارها 284 مليون دولار، وقد أصبحت المياه متوفرة في كافة التجمعات السكانية والمدن الصناعية الموجودة. وفي هذا الإطار قام البنك الدولي ومانحين آخرين بالتعاون مع هيئة المياه الفلسطينية بتدشين مشروع خدمات غزة للمياه والصرف الصحي. واستهدف المشروع فعالية نظام توزيع المياه، ونوعية إمدادات المياه، ومعالجة مياه الصرف. وقد اشتمل المشروع لتوفير مياه نقية لأكثر من 1.2 مليون مواطن عمليات تصليح، زادت من نسبة توفير المياه بنسبة 69% بحلول شهر أيار/مايو 2002. وقد تم إحصاء ما يزيد عن 1260 كم من الأنابيب، وتم إصلاح واستبدال خمسين ألف متر من الأنابيب، كما تم استبدال خدمات التوصيل إلى 22.000 ألف منزل، وبذلك تكون نسبة 96% من إمدادات المياه قد عولجت لتصبح مياه صالحة للشرب.

وقد علق مدير فريق المشروع في البنك الدولي «بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى جهود المتابعة والتقييم كانت مبتكرة جداً، فيقوم مدقق دولي مستقل بتقييم مُزوّد القطاع الخاص الذي يعمل بموجب عقد إدارة مبني على الأداء». أما مدير إدارة المياه في غزة فقد أعلن أنه «لو لم يتم ترميم مصنع معالجة المياه لما تمكنا من تلبية احتياجات مواطنينا... وكانت خدماتنا ستتهار بعد مدة قصيرة... ولكن بهذا المشروع قمنا ببناء أساس لتحقيق الفعالية في المستقبل، مع ضوابط شفافة، وبنية تحتية قوية لأحد أكثر مواردنا قيمة». (29)

Article: 2/1 of the Convention of MIGA.²⁸
worldbank.org.²⁹

د- في مجال آخر (الطرق والمعابر): تم إعادة تأهيل وإنشاء شبكة من الطرق تربط بين جميع مدن وقرى الضفة وقطاع غزة، حيث بلغ مجموع أطوال الطرق المنفذة ابتداء من عام 1994 حوالي 2068 كم، إضافة إلى 338 كم من مشاريع الطرق الإقليمية الرئيسية، كما تتوفر كافة أنواع الخدمات على المعابر الرئيسية لخدمة المسافرين والحركة الاقتصادية.

ه- في مجال الموارد الطبيعية: من المعلوم أنه تم إشعال فوهة أول بئر للغاز الطبيعي في قطاع غزة في 27/9/2000 (بئر غزة مارين-1)، وأنه تم اكتشاف حقلين للغاز في قطاع غزة. الأول يقع بكامله في المياه الإقليمية الفلسطينية، على بعد 35 كم من الشاطئ، ويتراوح عمق المياه في منطقتيه بين 530 و 680 م. ومن المتوقع أن يتم حفر عدد من الآبار في هذا الحقل يتراوح بين 2-6 آبار، حسب كمية التسويق الممكنة. أما الحقل الآخر فيقع بنسبة 67% في المناطق الفلسطينية و33% في مناطق الـ48. ويُعتبر الغاز الفلسطيني من النوع الجيد، ذو قيمة حرارية عالية، وخالي من مركبات عنصر الكبريت. وتخطط سلطة الطاقة والموارد الطبيعية لتغطية احتياجات السوق الفلسطينية من هذا الغاز للاستخدام المنزلي والمواصلات والكهرباء، وتسويق الفائض دولياً وتحسين الموازنة.⁽³⁰⁾

و- في مجال المساعدات الطارئة وترميم الأضرار التي يلحقها الاحتلال بالفلسطينيين قامت دولة الإمارات برصد 100 مليون دولار لبناء مدينة الشيخ زايد في غزة لتعويض العائلات التي دمر الاحتلال منازلها، وستقام داخل هذه المدينة محطة أبحاث زراعية تبرع بها الأمير طلال بن عبد العزيز. كما مولت دولة الإمارات إقامة الحي الإماراتي في رفح، ويحتوي على 638 وحدة سكنية، في حين قامت جهتان سعوديتان بتمويل إقامة 1252 وحدة سكنية في رفح أيضاً، أما الصندوق السعودي فقد مول إقامة 952 وحدة سكنية، واللجنة الشعبية السعودية 300 وحدة سكنية في رفح أيضاً. من جهتها الحكومة اليابانية مولت إقامة 300-350 وحدة سكنية في رفح باسم "الحي الياباني".

ثالثاً: الاحتمالات المستقبلية للوضع الاقتصادي في قطاع غزة:-

في نهاية هذا القسم ورغم جاذبية الأرقام وواقعيتها، فإن قطاع غزة مازال يعيش حقيقة واقعة أيضاً، وهي أنه مازال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وإن كل ما جرى ليس سوى إعادة انتشار إسرائيلية لم تغير، ولم تخفف من شراسة الممارسات الإسرائيلية ضد قطاع غزة بل ربما زادت. فالحصار اشتد على غزة والقصف الجوي والبري أصبح أشد قساوة، وحياة الغزيين مازالت تتتابع على وقع الدم والنار، وعليه فإن أية خطط أو توجهات أو رؤى لمستقبل قطاع غزة الاقتصادي لا يمكن أن يكون لها نصيب من الواقعية، طالما أن إسرائيل هي التي تقرر كل يوم الغد الذي سيعيشه قطاع غزة.

³⁰ تقوم شركة برتيش غاز البريطانية باستثمار هذين الحقلين بموجب عقود مع السلطة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار ورد في تقرير البنك الدولي مطلع عام 2005 ما نصه «أن الشؤون السياسية هي التي تحدد مستوى عافية الاقتصاد الفلسطيني، وأن العودة إلى الانخراط في عملية سياسية تفاوضية أمر لا مناص منه من أجل استئناف مسيرة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من إسرائيل والمناطق الفلسطينية».

لقد دفعت الممارسات الإسرائيلية بعد إعادة الانتشار في غزة جيمس ولفنسون إلى التحذير في رسالته إلى وزراء خارجية الرباعية بتاريخ 2005/10/24 من أن «إسرائيل تتصرف وكأنها لم تنسحب من غزة... وأن الوضع الأمني في غزة سيدفع المستثمرين والمانيين إلى الابتعاد عن القطاع... حيث إسرائيل ترفض التخلي عن السيطرة» وقال ولفنسون في رسالته أنه «اقترح نظاماً لتسيير القوافل على الطريق الذي يربط غزة بالضفة لنقل المسافرين، ومن ثم تسيير شاحنات لنقل البضائع كحل مؤقت، ولفت إلى أنه على رغم التزام الحكومة الإسرائيلية في حزيران الماضي السماح بتسيير القوافل فإنها لم تُبَدِّ استعداداً للدخول في مناقشات ثنائية أو ثلاثية لتطبيق ذلك... وإن إسرائيل طلبت وقف العمل على دراسة جدوى، للتوصل إلى حل طويل الأمد، يتعلق بإقامة سكة حديد أو طريق يصل القطاع بالضفة» وأكد ولفنسون على «أن إسرائيل تعطل التوصل إلى اتفاقات مع الفلسطينيين في شأن مسألة المعابر والطريق الذي يربط بين القطاع والضفة».

وفي المقلب الآخر انتقد ولفنسون إخفاق السلطة الفلسطينية في إحلال الأمن في قطاع غزة، «حيث تنتشر مجموعات مسلحة غير منضبطة... وأن الخليط الحالي من العنف والبلبلة يقوض الاستقرار اللازم لاجتذاب المستثمرين ودفعهم إلى وضع أموالهم في الاقتصاد الفلسطيني، وسيضعف الجهود لإرساء أساس متين لتحقيق التنمية».

وإضافة إلى ما تقدم على لسان ولفنسون في رسالته فإنه يقول في مقابلة له مع جريدة الحياة «أن العلاقات الاقتصادية بين غزة وإسرائيل هي المحرك الذي سيثبِّط قطاع غزة، وهي العامل الأهم في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني... وأنه يجب ألا ننسى أنه فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير والعمل فإن العامل الأكبر والوحيد لغزة هو إسرائيل».⁽³¹⁾

في ضوء ما تقدم فإن أي حديث عن المستقبل الاقتصادي لقطاع غزة في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية عليه، يحمل في طياته الكثير من الافتراضية. وفي إطار هذه الافتراضية فإن تقرير البنك الدولي لعام 2004 يبدي تفاؤله إزاء إمكانية إعادة ضخ الحياة في الاقتصاد الفلسطيني، وتخفيف وطأة الفقر والمعاناة، من خلال المساعدات الدولية، والتخفيف الجذري للممارسات الإسرائيلية، كالإغلاق، والحوجز. ويقدر البنك أنه في هذه الحال يمكن أن يتحسن أداء إجمالي الناتج المحلي بنسبة 10% خلال عامين.

³¹ الحياة - 2005/8/9.

استخلاصات واقتراحات

في ختام هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص النقاط التالية:-

- أثبت البحث عدم توازن الرؤية الدولية للحل السلمي للصراع، وانحيازها للرؤية الإسرائيلية، سيما وأنها تستثني العديد من القرارات الدولية، كجزء من الأسس القانونية لخريطة الطريق، وتترك مواضيع الحل النهائي للمفاوضات، التي يراد لها أن تُعقد في ظل ميزان قوى مختل لمصلحة إسرائيل، دون أساس قانوني واضح، أو كافٍ، وفي ظل تسليم أميركي مسبق بحق إسرائيل في فرض أمر واقع على الأرض، برسم حدود الحل، بما يتناسب مع الرؤيا الإسرائيلية للحل، وبما يتناسب مع مصالحها وطموحاتها.
- بيّن البحث أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة هو «تصرف منفرد» من طرف واحد، يهدف لخلق واقع يتناسب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل، ويأتي كجزء من استراتيجية إسرائيلية متكاملة لتصفية القضية الفلسطينية.
- هذا الانسحاب ليس سوى عملية "إعادة انتشار - Redeployment" وليس انسحاباً كاملاً - Withdrawal بالمعنى القانون والعملي. ويعني ذلك استمرار مسؤولية إسرائيل القانونية كقوة احتلال لقطاع غزة، وفقاً للقانون الدولي.
- بيّن البحث أن إصرار خريطة الطريق على قيام السلطة الفلسطينية بتصفية فصائل المقاومة الفلسطينية، باعتبارها مجموعات إرهابية كان خطأً شكّل الذريعة التي سمحت وستسمح لإسرائيل بعرقلة تقدم تطبيق خريطة الطريق، وبالتالي إعطاءها الوقت الكافي لفرض حقائق نهائية على الأرض، تمنع قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة، وبقاء وضع غزة على النحو الذي تقرره إسرائيل.
- بيّن البحث عدم إمكانية تحييد قطاع غزة أو فصله عما يجري في الضفة الغربية.
- بيّن البحث عدم رغبة إسرائيل في إنهاء سيطرتها على قطاع غزة، وأنها لن تسمح بأي مظهر من مظاهر السيادة الفلسطينية الكاملة على القطاع، وهو ما لن يقبل الشعب الفلسطيني بالتسليم به، ويعني ذلك ببساطة استمرار المقاومة.
- يظهر البحث عدم جاهزية إسرائيل لتقبل قيام دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة وغزة، وعاصمتها القدس، بل تشير وقائع ممارساتها إلى اعتمادها استراتيجية التقاسم الوظيفي في الضفة مستقبلاً.
- أظهر البحث عدم جاهزية السلطة الفلسطينية للقيام بتصفية أو نزع سلاح فصائل المقاومة، وعدم قبولها التعامل مع هذه الفصائل كمجموعات إرهابية، كما بيّن البحث أن قدرة الفلسطينيين على الحوار والتفاهم والالتزام بما يتفقون عليه تخفف عنهم وطأة الضغوط الدولية.
- في الجانب الاقتصادي أظهر البحث رغبة دولية حقيقية في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، ومن ضمنه اقتصاد غزة.

- كما أظهر البحث قدرة الفلسطينيين وامتلاكهم للمؤهلات التي تمكنهم بمساعدة دولية وعربية من بناء اقتصاد قوي وبسرعة مميزة، إذا توافرت لهم الظروف الطبيعية كبقية شعوب العالم.
- بيّن البحث أن المساحة الضيقة جداً لقطاع غزة وندرة الموارد الطبيعية فيه تجعل خياراته وقدراته الاقتصادية محددة، ولكنها قوية. كما بيّن أن أمام الفلسطينيين تحدٍ كبير يتمثل في إثبات القدرة على الانعتاق من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، التي سببتها سنوات الاحتلال الطويل لقطاع غزة والضفة.
- أظهر البحث أن المستقبل الاقتصادي لقطاع غزة لا يمكن أن تقرر المعايير الاقتصادية فقط، بل هو مرتبط بشكل وثيق وعضوي بالمسار السياسي لعملية التسوية السلمية، وهو مسار متعثر، وغير واضح، وغير واعد.
- بيّن البحث أن إسرائيل لا تنوي تسهيل مهمة المجتمع الدولي في بناء اقتصاد فلسطيني مُعافى في قطاع غزة، أو في الضفة، وهو ما عبرت عنه رسالة جيمس ولفنسون إلى وزراء خارجية دولة اللجنة الرباعية، في ضوء الممارسات الإسرائيلية التي أعقبت إعادة الانتشار الإسرائيلي في غزة، والتي لازالت مستمرة حتى الآن، وليس هناك ما يشير إلى أنها ستتوقف.
- في ضوء ما تقدم فإننا نعتقد أن المجتمع الدولي مطالب بالتعبير عن إرادة جدية في فرض تسوية سلمية متوازنة، تضمن قيام دولة فلسطينية، على الأراضي التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس، وهو ما يقتضي التراجع عن رسالة الضمانات التي سلمها الرئيس بوش لشارون، وعدم التسليم بالتحفظات الإسرائيلية على خريطة الطريق.
- كما نعتقد بأن الآليات التي وضعتها اللجنة الرباعية لتنفيذ خريطة الطريق تعاني من ضعف، وعدم توازن، ما يتطلب إعادة النظر في هذه الآليات.
- إن انسحاب القوات الإسرائيلية من داخل قطاع غزة يتطلب وجود قوات فصل دولية، أو مراقبين دوليين على أقل تقدير، لمراقبة أو منع الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، مما يمنح حصانة دولية لحدود القطاع من جهة، ويؤدي إلى تحمل المجتمع الدولي مسؤولية مباشرة في حماية الشعب الفلسطيني.
- إن خلو خريطة الطريق من إمكانية لجوء المجتمع الدولي إلى العقوبات ضد الطرف الذي يبادر إلى الاعتداء على الطرف الآخر، أو الذي ينتهك أحكام خريطة الطريق يشكل ثغرة كبيرة في الرؤية الدولية لمستقبل السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- ولقد بيّن التعامل الإسرائيلي مع خريطة الطريق أن على اللجنة الرباعية أن تحمي الطريق الذي رسمته في خريطتها من إسرائيل، وإلا فإنها لن تصل إلى الهدف الذي حددته لهذه الخريطة.
- وأخيراً فإن استمرار المجتمع الدولي في التعامل مع إسرائيل على النحو الذي سلكه في السنوات الماضية يعني منح القدرة لإسرائيل على فرض المصير الذي تقررته هي لقطاع غزة، ولكل الأرض الفلسطينية، في ظل واقع عربي ممزق، لا يمتلك الحد الأدنى من القدرة على تقديم أي قدر جدي من المساندة للفلسطينيين، الذين يواصلون صمودهم ونضالهم، من أجل حقوقهم، في صراع

مزمن، يخل فيه ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، بشكل كبير جداً، لاسيما وأن الولايات المتحدة القوة الأعظم في العالم، والقطب الأوحده فيه ترمي بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل. والمفارقة أنها تغلب دور "الخصم والحكم" في مواجهة شعب لا يملك من وسائل القوة سوى إرادته التي لا تقهر في التمسك بحقوقه الوطنية، والقتال من أجلها.

إن هذا الواقع يفرض على الفلسطينيين أن يتمسكوا بوحدتهم الوطنية، وأن يغلبوا المصلحة الوطنية على أي اعتبار آخر، وأن يرسخوا ثقافة الحوار، وأولوية خيار التفاهم، على أي خيار آخر، وأن يعملوا على تحديد الخطوط الحمر، التي لا يجوز النزول تحت سقفها في أي تسوية مع الإسرائيليين، وإن يستفيدوا من المساعدات الدولية، وحالة التعاطف الدولي، وتوظيف هذه المساعدات، لتكون عوامل صمود في حال فشل المسار السلمي، أو لتكون أسساً متينة لبناء الدولة الفلسطينية، إذا نجح المسار السلمي في تحقيق الدولة الفلسطينية، التي نريد، إذ تقتضي طبيعة المرحلة السياسية المزوجة بين الخيارين، والاستعداد لكل منهما، خصوصاً وأن المنطقة العربية تشهد متغيرات خطيرة، تتعكس بشكل أو بآخر، بل وتتربط مع ما يجري في فلسطين، مما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة، وعليه فإن الاستعداد الواعي لهذه الاحتمالات هو واجب وطني بامتياز.

وإذا كان الفلسطينيون يخوضون صراعهم في ظل أوضاع بالغة الصعوبة والقسوة، فإن مما لا شك فيه أن مقاومتهم وصمودهم قد وضعت الإسرائيليين في مأزق، يتعمق كل يوم. ومما لا شك فيه أيضاً أنه إذا كان الإسرائيليون يملكون من وسائل القوة، بما لا يقاس، أكثر مما نملك، فإننا نملك من قوة الإرادة والرد بما لا يقاس أكثر مما يملكون. ونحن أصحاب الحق. والمستقبل لنا.

المراجع

المراجع العربية

- 1- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- 2- تقارير البنك الدولي.
- 3- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.gov.ps/arabic/industry/international.html
- 4- المنتدى العربي الدولي للاسكوا في بيروت - 11-14/10/2004
- 5- سامي محمد مقداد - "الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية" - مجلة رؤية
.www.sis.gov.ps/arabic/roya/14

الصحف والمجلات

- جريدة الحياة.
- جريدة السفير.
- مجلة السياسة الدولية.
- جريدة صدى البلد.
- جريدة المستقبل.
- جريدة النهار.

المراجع الأجنبية

- 1- Convention of Multilateral Investment Guarantee Agency
- 2- European Commission Technical Assistance Office for the West bank & Gaza Strip
www.delwbg.cec.eu.int/en/cooperation_development/aid2004
- 3- 4th Convention of Geneva.
- 4- Worldbank.org.